وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم مكتبات

تخصص :تسيير ومعالجة المعلومات

مذكرة ماستر تحت عنوان

العنوان:

"رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية" دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبان:

دبوبة قدور

بن سالم أسامة

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د. شعبان جمال

أعضاء لجنة المناقشة

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــــة
د. خديجة أولم	أستاذ محاضر – أ-	رئيســا
د. شعبان جمال	أستاذ تعليم عالي	مشرفـا ومقـررا
د. طالبي فطيمة	أستاذ محاضر – أ -	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين

ولله الحمد والشكر أولا وأخيرا على نعمة إتمامنا لعملنا المتواضع

أما بعد، لروح العطاء والإلهام، شكرًا لك أستاذنا الكريم الدكتور" شعبان جمال " على جهودك القيّمة وإرشاداتك الثمينة التي ساهمت في تحقيق نجاح هذه المذكرة. نسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناتك ويزيدك من علمه وفضله.

وكل الشكر لكل أستاذ ساهم في تعليمنا وتوجيهنا في مسيرتنا الجامعية، فوجود أساتذة مثلكم في حياتنا نعمة كبيرة نحمد ونشكر الله عليها، فأنتم القامة العليا التي تهدينا العلم والحكمة، أدعو الله أن يجزيكم عنا خير الجزاء ويبارك في عطاءاتكم الكريمة. شكرًا لكم على تفانيكم وجهودكم الجبارة في بناء مستقبلنا.

إلى روح عظيمة أضاءت طريقي بالحب والحكمة، مشجعتي الأولى في مساري الحياتي والدراسي،

إلى والدتي الكريمة التي زرعت فيّ قيم الصبر والمثابرة،

أمي الغالية ورفيقة دربي، مصدر الإلهام والقوة في حياتي، القدوة والسند في كل خطواتي ، إلى من كانت النور الذي يضيء دربي في أحلك الليالي،

إلى من لم تبخل علي يوما بحبها ورعايتها، التي بفضلها وبفضل دعائها وفقني الله لأصل إلى أعلى المراتب، إلى من أحبتني ولم تبخل يوما في إعطائي المعرفة وتشجيعي.

إلى أبي الفاضل

إلى أساتذتي الأجلاء الذين أناروا بصيرتي بنور العلم،

إلى كل من له بصمة في هذا الإنجاز، أهدي هذا العمل،

معبرًا عن بالغ امتناني وعرفاني بالجميل،

داعيًا الله أن يجعله خطوة نحو مستقبل مشرق.

و في الختام إهداء إلى من اختار طريق العلم والمعرفة، إلى نفسي

القائمة البيبليوغرافية

القائمة البيبلوغرافية

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- الإشكالية..... 4
2- الفرضيات..... 6
3- أهداف الدراسة..... 6
4- أهمية الدراسة..... 6
5- أسباب اختيار الموضوع..... 7
6- تحديد المفاهيم..... 7
7- دراسات سابقة..... 8

الفصل الثاني: الأرصدة الوثائقية

تمهيد:..... 15
1- تعريف الرصيد الوثائقي..... 16
2- أهمية الرصيد الوثائقي..... 16
3- أنواع الرصيد الوثائقي..... 17
4- شروط الرصيد الوثائقي في المكتبات..... 19
5- الإجراءات الفنية لمعالجة الرصيد الوثائقي..... 20
خلاصة الفصل:..... 27

الفصل الثالث: الملكية الفكرية

تمهيد:..... 32
1- عموميات عن الملكية الفكرية..... 32
2- نشأة وتاريخ وتطور الملكية الفكرية..... 34
3- أهمية الملكية الفكرية..... 35
4- أنواع الملكية الفكرية..... 36
خلاصة الفصل..... 43

الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:..... 55
1- مجالات الدراسة:..... 56
2-منهج الدراسة:..... 59
3-أدوات جمع البيانات 60
4- النتائج على ضوء الفرضيات:..... 61
5- النتائج العامة:..... **Error! Bookmark not defined.**
6- اقتراحات وتوصيات: ..... **Error! Bookmark not defined.**
الخاتمة..... 68

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح شروط حماية المصنف.	38
02	الهيكل التنظيمي	58

المقدمة

المقدمة

في عصر المعلومات والتكنولوجيا الرقمية، أصبحت عملية رقمنة الأرصدة الوثائقية ضرورة حتمية لضمان حفظ التراث الفكري والمعرفي وتسهيل الوصول إليه وتواكب المكتبة المركزية لجامعة الشيخ العربي التبسي هذا التوجه من خلال مشروع طموح لرقمنة مجموعاتها الوثائقية الغنية والمتنوعة.

وتتضمن هذه المجموعات العديد من المخطوطات النادرة والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والوثائق الأرشيفية التي تغطي مجالات معرفية متعددة، مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والهندسية هذا التراث الفكري الثري يعكس تاريخ الجامعة وإسهاماتها العلمية والأكاديمية على مر السنين.

إلا أن عملية الرقمنة هذه لا تخلو من تحديات، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الملكية الفكرية فالعديد من المصنفات الواردة في هذه المجموعات قد تكون محمية بموجب قوانين حقوق المؤلف والملكية الفكرية، مما يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية حول حدود الاستخدام المسموح به للمحتوى الرقمي.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع رقمنة الأرصدة الوثائقية بالمكتبة المركزية لجامعة الشيخ العربي التبسي، وتحليل التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية كما تهدف إلى اقتراح حلول وآليات عملية للتعامل مع هذه الإشكالية بطريقة متوازنة، تضمن حماية حقوق المؤلفين والناشرين من جهة، وتتيح الوصول إلى المعرفة والمصادر الرقمية من جهة أخرى.

ولقد جاءت دراستنا الحالية لمعرفة دور التنشئة التنظيمية في بناء هوية العامل وعليه قسمت الدراسة إلى خمسة فصول تمحورت حول:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة وتم فيه تحديد الإشكالية وأهمية الدراسة وأهدافها، وكذا أسباب اختيار الموضوع وتحديد المفاهيم، إضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وكان بعنوان الأرصدة الوثائقية حيث تم التطرق فيه إلى تعريف الأرصدة الوثائقية وأهمية والإجراءات الأرصدة الوثائقية وخلاصة الفصل.

الفصل الثالث: تحت عنوان الملكية الفكرية تشكلها وقد تم التطرق فيها إلى تعريف وأهمية الملكية الفكرية وتطرقنا الى أنواع الملكية الفكرية وخلاصة الفصل.

الفصل الرابع: تحت عنوان الإجراءات المنهجية للدراسة وتضمن مجالات الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة والمنهج المستخدم في الدراسة، إضافة إلى أدوات البحث الميداني وعرض وتحليل وتفسير وصولا إلى الخلاصة العامة.

وتم وضع خاتمة للدراسة مع إرفاق قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

- إشكالية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أسباب اختيار الموضوع
- مفاهيم الدراسة
- الدراسات السابقة
- أوجه الاستفادة والاختلاف من الدراسات السابقة

1- الإشكالية

كنتيجة حتمية للتطورات التقنية والتكنولوجية التي يعرفها عصرنا الحالي والذي أصبح يسمى بالعصر الرقمي نتاجا لاستخدام المكثف للتكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات حياة المعرفة ولعل أبرز هذه التقنيات أو التحولات ما يعرف اليوم بالرقمنة التي غيرت جذريا طرق التعامل مع المعلومات في جميع القطاعات بصفة عامة وقطاع المؤسسات الوثائقية بصفة خاصة، والتي أصبحت بمثابة جسر التحول نحو العالم الرقمي، وتعتبر المكتبات الجامعية من أهم المؤسسات التي تبنت هذه التقنيات سعيا منها مواكبة التطور الحاصل والارتقاء بالخدمة المكتبة لعدد المستفيدين المتزايد، فإن المكتبات الجامعية اليوم أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالعمل على توفير احتياجاتهم ولأن أي مكتبة جامعية كانت لا تستطيع الوصول إلى ذلك بالنظر إلى ما تتطلبه من مساحة وعمال وميزانية فإن معظم المكتبات الجامعية رأت في الوسائل والأجهزة الإلكترونية لها من أزمتها من حيث استثمارها كأوعية لخزن المعلومات، ووسائل وأجهزة لنقلها وتداولها بأسهل السبل وأيسرها مما جعلها تدخل عاملا غير تقليدي مبني على التقنية الاتصالية بإمكانياتها الفائقة ومتعددة الوسائط.

في عصر التكنولوجيا الرقمية، أصبحت رقمنة المحتوى الوثائقي ضرورة حتمية لضمان حفظ التراث الثقافي والمعرفي وتسهيل الوصول إليه. تقوم المكتبات، بصفتها مراكز للمعرفة والمعلومات، بدور محوري في عملية رقمنة الأرصدة الوثائقية، سواء كانت كتباً أو مجلات أو وثائق أرشيفية أو غيرها من المواد المكتوبة.

وتشهد المكتبات الجامعية في الوقت الراهن توجهًا متزايدًا نحو رقمنة مقتنياتها الوثائقية بهدف حفظها وتسهيل الوصول إليها من قبل الباحثين والطلاب ومع ذلك، تثير عملية الرقمنة هذه إشكالية كبيرة تتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والناشرين فرقمنة المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر دون الحصول على التصاريح اللازمة قد يُعتبر انتهاكًا لهذه الحقوق ويعرض المكتبات للمساءلة القانونية.

ففي زمن التقنية الرقمية المتقدمة التي نعيشها اليوم، أصبحت رقمنة الأرصدة الوثائقية أمرًا حتميًا للمؤسسات العلمية والتعليمية، بما في ذلك المكتبات الجامعية، تعد مكتبة المركزية في جامعة الشيخ العربي واحدة من الأمثل في هذا الصدد، حيث تلتزم بتقديم خدمات متقدمة للطلاب والأساتذة والباحثين من خلال توفير الوصول إلى الموارد الثقافية والعلمية بشكل شامل.

ومع التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت الأرصدة الوثائقية تواجه تحديات جديدة تتعلق بالتحول إلى صيغ رقمية، وهذا يثير مسائل حول

الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق المؤلفين والمبتكرين. تعمل مكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي على مواجهة هذه التحديات بشكل فعّال من خلال استراتيجيات متعددة تهدف إلى تحقيق توازن بين تعزيز الوصول إلى المعلومات وحماية الملكية الفكرية.

إلا أن عملية الرقمنة تطرح العديد من التحديات والإشكاليات، خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للمواد المرقمنة. فمن ناحية، تسعى المكتبات إلى توفير إمكانية الوصول الأوسع للمحتوى الرقمي، ومن ناحية أخرى، يجب عليها احترام حقوق المؤلفين والناشرين وحماية حقوقهم الفكرية

وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يفرض على المكتبات مواكبة هذا التطور من خلال تبني عمليات الرقمنة، ولكن في الوقت نفسه، يجب على المكتبات التعامل بحذر مع قضايا الملكية الفكرية لتجنب انتهاك حقوق المؤلفين والناشرين.

والمكتبة الرقمية قد تكون نسخة من المكتبة التقليدية، بحيث يلجأ في هذه الحالة إلى استنساخ مجمل الرصيد الوثائقي للمكتبة التقليدية على دعائم إلكترونية للسماح بالاطلاع عليه بوسائل إلكترونية، الذي من بين أهدافه حق الوصول إلى المعلومات للجميع، هذا الهدف الذي أصبح يحظى باهتمام كبير على المستوى العالمي باعتباره حقا إنسانيا أقرته منظمة الأمم المتحدة منذ الأربعينات من القرن الماضي، بل جعلته حجر الزاوية لكل الحريات التي تتبناها الأمم المتحدة مستقبلا وللقيام هذه العملية لابد من توافر متطلبات بشرية ومالية ومادية، بالإضافة إلى المتطلبات القانونية هذه الأخيرة التي تطرح العديد من الإشكالات في هذه البيئة التكنولوجية الجديدة، وتتمثل في الطريقة التي يمكن الحفاظ على مصالح كل الأطراف التي لها الحق في المصنفات الرقمية ومن هذا المنطلق، جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ✓ **ما هي التحديات التي تواجه المكتبة في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة أرصدتها الوثائقية؟**

التساؤلات الجزئية:

- ✓ ما هو دور المكتبيين في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند استخدام المواد الرقمية في المكتبة؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للمكتبة إتباعها لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية؟

2- الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: تواجه المكتبات تحديات كبيرة في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة أرصدة الوثائقية.

الفرضيات الجزئية:

- يواجه المكتبيون صعوبة في تحديد مواد الرقمنة دون انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
- تملك مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي استراتيجيات لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية.

3- أهداف الدراسة:

فيما يتعلق بموضوع **"رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي"**، يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- كشف الغموض حول الحقوق والواجبات المتعلقة باستخدام مصنف أو مشاع إبداعي معين.
- البحث في الإشكالية القانونية التي تعيق المكتبة من رقمنه المحتويات المكتبية.

4- أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة حول "رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي" تكمن في عدة جوانب:

- الأهمية العلمية:

- تسلط الدراسة الضوء على قضية حيوية وحساسة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في عملية رقمنة المصادر الوثائقية، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال.
- تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للبحث والدراسة حول التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالرقمنة وحماية حقوق المؤلفين والناشرين.

- الأهمية العملية:

- تساعد الدراسة في تحديد المعوقات والتحديات التي تواجهها مكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي في عملية الرقمنة، مما يمكن من اقتراح حلول وتوصيات عملية لمعالجتها.

- تقدم الدراسة رؤى قيمة للمكتبات الجامعية الأخرى حول كيفية التعامل مع إشكالية الملكية الفكرية أثناء عمليات الرقمنة، مما يساهم في تحسين ممارساتها وسياساتها في هذا المجال.

5- أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- ✓ هناك عدة أسباب رئيسية يمكن أن تدفع إلى اختيار موضوع "رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي" للبحث والدراسة
- ✓ جدة وحداثة الموضوع خاصة في مجال المكتبات والمعلومات، إذ يعد من أحدث موضوعات المعاصرة.
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بمواضيع تطبيقية متجددة من شانها تثمين مكانة المكتبة في المجتمع.

أسباب الذاتية:

- ✓ الحاجة في دراسة الموضوع خاصة أنه من المواضيع الساعة ويصب في مجال الدراسة والتخصص.
- ✓ نقص الأبحاث والدراسات المرتبطة بهذا الموضوع خاص فيما يخص الملكية الفكرية.

6- تحديد المفاهيم:

رقمنة الأرصدة الوثائقية:

"الرقمنة"، وفقا للإطار أو السياق الذي يستخدم فيه المصطلح. ينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها مثل: الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البتات Bits) وتعتبر البتات وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات مرتكن إلى الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"-من وجهة نظر "تيري كاني"-، ويتم القيام بهذه العملية بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة. وتشير "شارولوت

بيرسي" إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.[1]

وعليه فالرقمنة تمثل عملية الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط تخزين تقليدية إلى صورة إلكترونية وإدارتها من خلال تحويل مصادر المعلومات المتاحة على وسائط تخزين تقليدية إلى صورة إلكترونية، وبالتالي يصبح النص التقليدي نص مرقمن يمكن الاطلاع عليه من خلال تطبيقات الحاسبات الآلية.

الرصيد الوثائقي: هو جميع الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقة نقل المعلومة إلى المستفيدين منه، ويعني هذا في مجال علم المكتبات والمعلومات كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه بغرض تقديمه إلى المستفيدين من خدمات المكتبات ومراكز المعلومات.[2]

الملكية الفكرية:

ونعني حق المالك أي حقوق الإنسان فيما يتعلق بثمرة فكره وهي ملكية ترد على أعمال تمخض العقل البشري من إبداعها وإخراجها الى الواقع على شكل أشياء ملموسة تستفيد منها البشرية وتخول لصاحبها حق نسبة عمله له فقط والتمتع بالعائد المادي منها.[3]

7- دراسات سابقة:

الدراسات السابقة هي مصدر إلهام لا غني عنه بالنسبة للباحثين، فكل بحث هو امتداد للبحوث التي سبقته وبحكم أن طبيعة العلوم هي تراكمية تكاملية، يستوجب ذلك علينا استطلاع ومعرفة الأعمال التي تناولت نفس الموضوع الذي نريد دراسته في أحد جوانبه أو تتقاطع معه في نقاط معينة سواء من الجانب النظري أو الميداني، فقراءة النصوص الملائمة تسمح للباحث بالإحاطة بموضوع بحثه وضبطه بصورة جيدة وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها.

دراسة عبد المالك بن السبتي: معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا2015.

---

[1] سعيود، نورية. **الإشكالية القانونية لرقمنة الوثائق في المكتبات**: ماجيستر في القانون الخاص قانون العقود: جامعة قسنطينة، د.ت. ص 3

[2] عليان، ربحي مصطفى وأحمد، حسن. **أساسيات المكتبات والمعلومات**. عمان: عالم الكتب، دار الكتاب العلمي، 2008. ص 77

[3]. بن حريرة، نجاة. "تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الإلكترونية للمكتبات العامة بالجزائر: تجربة مواقع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية نموذجا"، **مجلة الدراسات المكتبات والمعلومات**. مج. 02، ع 08، ديسمبر 2020. ص37.

وهي عبارة عن مقال، وهدفت الدراسة إلى محاولة إيضاح بعض الجوانب المتعلقة بعملية الرقمنة داخل المكتبات الجامعية، والتعرف على مختلف المتطلبات الواجب توفيرها من أجل القيام بعملية الرقمنة داخل المكتبات الجامعية، وكذلك الوقوف على أهم المعوقات المادية، البشرية، القانونية والأمنية التي تحول بين المكتبات الجامعية الجزائرية وأين تبنيها لمشاريع الرقمنة. كما هدفت الدراسة إلى محاولة وضع جملة من الحلول التي تمكن المكتبات الجامعية الجزائرية من إرساء القواعد الأولية لتبني مشاريع الرقمنة. وقد تطرقت الدراسة إلى المبادئ التأسيسية لمشاريع الرقمنة في المكتبات الجامعية، وكذا معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية، ثم تطرقت إلى دراسة واقع تطبيق الرقمنة في المكتبات الجامعية لوالية قسنطينة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وخلصت إلى النتائج التالية: وجود معوقات تنظيمية تحول دون السير الحسن لتطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات محل للدارسة.

وأهم هذه لعراقيل هو غموض المفهوم وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لتطبيق مشاريع الرقمنة، وانعدام التخطيط السليم لعملية الانتقال السلس نحو النمط الرقمي. وجود معوقات تقنية تحول دون تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات محل الدراسة، أهمها ضعف البنية التحتية اللازمة وقلة كفاية الأجهزة والمعدات المتوفر في المكتبات الجامعية، والتغيرات المتواصلة والسريعة للتقنيات سواء في شقها المادي أو البرمجي وعدم قدر المكتبات على ملاحقتها المحدودية مخصصاتها المالية.

تعد العراقيل المالية من أكبر المسببات في تأخر مشاريع الرقمنة بالمكتبات المدروسة، حيث توصلت الدراسة إلى قلة الميزانية المخصصة لتهيئة البنية التحتية وانعدام المخصصات المالية لتطويرها وتجديدها وتزويدها بالبرامج التسييرية والأمنية، إضافة إلى ضعف الميزانية الخاصة بتكوين الموظفين على تقنيات الرقمنة.

وجود العديد من العراقيل ذات الطبيعة القانونية التي تحول دون السير الحسن لمشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية.

دراسة عبد المجيد بوعزة: المكتبات الرقمية وبعض القضايا الفكرية. وهي دراسة منشورة بمجلة الملك الفهد الوطنية، تناولت بالتفصيل لأهم القضايا والمسائل النظرية المتعلقة بهذه البيئة الجديدة "المكتبة الرقمية" حيث حاول المؤلف تبيان العوامل المؤثرة في تشكّل المكتبات الرقمية واستجلاء الظروف والمعطيات الجديدة التي يجب أخذها بالحسبان، وقد حاول المؤلف أن يشير إلى الدوافع النسقية الاجتماعية التي المكونة لهذا الواقع، وبما أن موقع المستفيدين في هذه البيئة الجديدة، وتوضيح العلاقة الكائنة بين المكتبة الرقمية من جهة والمستفيد من جهة أخرى.

هذا، فقد حاولت الدراسة الإجابة على الكثير من قضايا المكتبات الرقمية، حيث اعتبرت الدراسة أن التحول التكنولوجي في أحد جوانبه يعد سلوكا اجتماعياً، وتحدثت الدراسة عن التأثيرات المتفاعلة والجدلية القائمة بين "الوثيقة المطبوعة "و" الوثيقة الرقمية" كما حاولت الدراسة أن تبين الأبعاد الخفية لهذا التحول من حيث أمن المعلومات، الخصوصية الشخصية وحقوق المؤلف وغيرها.

وقد خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن مسألة المكتبات الرقمية من الناحية النظرية مازالت تطرح إشكالاً من حيث التنظير والدراسة، وينبغي أن ننظر إلى هذا النوع بشيء من التروي والمنطقية، فهي ليست "عصا سحرية " للمكتبات. ويخلص إلى أن المرحلة الحالية تقتضي عدم التسرع في الاستغناء عن "الورق" مادمنا لا نتحكم بعد في "الآلية".

دراسة عماد عيسى صالح: المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية جاءت هذه الدراسة حول المكتبات الرقمية وأسسها النظرية والتطبيقات العملية، وهي في الأصل أطروحة دكتوراه في الآداب من قسم المكتبات بجامعة حلوان. تتكون الدراسة من مقدمة منهجية تتناول مدخلاً لموضوع الدراسة وحدوده وأهدافه، وسبعة فصول كاملة للتطرق إلى هذا الموضوع.

الفصل الأول (المكتبة الرقمية: تعريف منهجي)، حاول فيه الباحث فيه اختزال الجدال القائم والتداخل الواقع في تحديد الفرق بين المصطلحات ذات العلاقة "المفهومية"، وقد حاول المؤلف أن يفرق بين هذه المصلحات من خلال تتبع ميلاد هذه المصطلحات في قواعد بيانات الإنتاج الفكري.

وفي الفصل الثاني فقد خصصها لبيان أهم (مشروعات المكتبة الرقمية في العالم)، فقد حاول استعراض كلاً من تجارب الولايات المتحدة، كندا، إنجلترا، نيوزلندا، الصين أندونسي، ومحاولة تحديد الملامح العامة لهذه المشروعات. أما الفصل الثالث فقد جعله المؤلف للتطرق إلى تجربة بلده مصر، (مشروعات المكتبة الرقمية في مصر) وهو لب وجوهر هذه الدراسة، وفي ثنايا هذه الدراسة حاول الباحث استكشاف حالة وواقع مشروعات المكتبات الرقمية في مصر وتطورها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والبيئة التي نمت فيها، وطبيعة المؤسسات التي تبنتها، وعناصر التخطيط بينها.

وقد ذكر الباحث زهاء (12) تجربة مصرية في التعامل مع تكنولوجية الرقمنة، وأبرز مدى تفاعل هذا البلد مع مستجدات التكنولوجية. أما الفصل الرابع (المتطلبات الفنية لنظم إدارة المجموعات الرقمية) قدم الباحث تحليلاً للخصائص الفنية والوظيفية لنظم المكتبات، ويرى الباحث الاعتبارات الواجب مراعاتها أثناء التفكير في التعامل مع هذه

المشاريع "التقنية" التي تتطلب وضع كل الاعتبارات في الحسبان. أما الفصل الخامس (وظائف المكتبات الرقمية وأنشطتها) تناول فيه الباحث أهم القضايا المرتبطة ببناء المكتبة الرقمية، مع الإشارة إلى التأثيرات التي يطرحها هذا النوع من المكتبات على الوظائف والإجراءات والتقنيات التي يتم تطبيقها في مثل هذه المكتبات. ويتناول الفصل السادس (الرقمنة والاختزان الرقمي) تتطرق فيه إلى أهداف الرقمنة وتدفق عملياتها، وأسس تقييم المجموعات، مع عرض لأهم التقنيات المستخدمة، وعرض موجز لدوافع الاختزان الرقمي وسياساته.

يما تم تخصيص الفصل السابع والأخير لتصور التنظيم الوطني المقترح للمكتبات الرقمية في مصر حيث أشار إلى مفهوم التنظيم الوطني وأهميته، وتقييم الموارد الحالية لمصر وفرصتها في الاندماج في مجتمع المعلومات. وجاءت نتائج الدراسة كدعوة إلى تنظيم المشروعات الرقمية الوطنية، وإيجاد الموارد الملائمة لها، مع ضرورة تأهيل وتدريب العاملين بتلك المشروعات وضرورة التنسيق والتنظيم على المستوى الوطني وتطوير المقررات الدراسية بما يتماشى مع البيئة الرقمية.[4]

دراسة لسهيلة مهري المكتبة الرقمية في الجزائر وهي رسالة ماجستير في علم المكتبات2006.

وقد هدفت إلى تحديد ماهية المكتبة الرقمية ورصد الاتجاهات المختلفة نحو مفهومها، من أجل صياغة تعريف اصطلاحي شامل يحد من خلط المصطلح مع مصطلحات أخرى. وتحديد المتطلبات الفنية والتقنية والوظيفية لبناء المكتبات الرقمية، وكذا التعرف على واقع هذه المكتبة في الجزائر وتحليل وتقييم المشاريع القائمة وتبيان آفاقها والتعرف على آفاق هذه المكتبة في الجزائر وتقديم معرفة تساعد في تأهيل أخصائي المكتبات والمعلومات لتولي مهام إنشاء مشاريع المكتبات الرقمية مستقبلا. وقد تناولت الدراسة العديد من النقاط المهمة منها المكتبة الرقمية، عملية الرقمنة ومتطلباتها، مشاريع مكتبات رقمية رائد في العالم، ثم مشاريع المكتبة الرقمية في الجزائر، وفي الأخير واقع مشاريع المكتبة الرقمية بالجزائر. وقد اعتمدت الدراسة في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي. وقد أفضت الدراسة إلى النتائج العامة التالية:

توفر المتطلبات المادية والبشرية والمالية والقانونية عنصر أساس ي في إقامة مشاريع المكتبات الرقمية.

يعد العنصر البشري المؤهل الأساسي في إقامة مشاريع مكتبات رقمية.

---

[4]. عماد، عيسى صالح محمد. **المكتبات الرقمية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية**؛ تقديم محمد فتحي عبد الهادي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.

مشكلة الملكية الفكرية من أبرز المشاكل والعوائق التي تعترض نجاح وتقدم مشاريع المكتبات الرقمية في الجزائر، حيث أن مشروع المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية يعاني من عدم الإتاحة بسبب هذه المشكلة.

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال سرد هذه الدراسات يتضح وجود نقاط تتشابه فيها تلك الدراسات مع دراستنا الحالية وأخرى تختلف، نذكر منها:

أوجه الشبه:

المتغير: تتشابه دراستنا في متغير من متغيرات هذه الدراسات السابقة سواء من حيث الأرصدة والملكية الفكرية.

المنهج: تتشابه البعض من هذه الدراسات في المنهج المتبع حيث اتبعنا على المنهج الوصفي.

أدوات جمع البيانات: تتشابه في الاعتماد على المقابلة.

التخصص: تتشابه البعض من هذه الدراسات في تخصص علم المكتبات والمعلومات.

أوجه الاختلاف:

مكان إجراء الدراسة: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في مكان الدراسة الميدانية حيث تتم الدراسة الحالية في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لكل من ولاية تبسة أم البواقي وقسنطينة. فترة إنجاز الدراسة: تختلف الفترة الزمنية لمختلف هذه الدراسات عن دراستنا التي تجرى 2024. عينة الدراسة: تختلف العينة باختلاف مجتمع ومكان دراستنا عن كل هذه الدراسات السابقة. طبيعة الدراسة: تختلف البعض من هذه الدراسات من حيث الطبيعة لكونها تشتمل كل من مداخلة في مؤتمر وكتاب ورسالة دكتوراه بينما دراستنا مذكرة لنيل شهادة الماستر.

أوجه الاستفادة:

الإلمام والإحاطة بموضوع رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي، كما كانت هذه الدراسة بمثابة نقطة انطلاق وأرضية بالنسبة لنا لضبط المفاهيم. معرفة بعض الأساسيات المتعلقة بموضوع التغيير على وجه العموم وإعطاء نظرة شاملة حوله. تحديد الإطار العام والنظرية لدراستنا الاستفادة من المنهجية المعتمدة في هذه الدراسات الاستفادة من الأهداف والنتائج وتوصيات هذه الدراسات الاستفادة من المراجع المستعملة في هذه الدراسات أضافت هذه الدراسات إلى دراستنا بعض النقاط المهمة وذات العلاقة وتتشابه هذه الدراسة مع

موضوع بحثنا من حيث المتطلبات التقنية والمراحل الواجب احترامها لدى إنشاء مكتبة رقمية في المكتبات الجامعية.

الفصل الثاني

- تمهيد
- 1- تعريف الرصيد الوثائقي
- 2- أهمية الرصيد الوثائقي
- 3- أنواع الرصيد الوثائقي
- 4- شروط الرصيد الوثائقي في المكتبات
- 5- الإجراءات الفنية لمعالجة الرصيد الوثائقي
- خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد اهتمت المكتبات منذ نشأتها بتحقيق هدف أساسي والذي يتمثل بتوفير ما يحتاجه المستفيدين من أوعية المعلومات من أنواعها المختلفة وأشكالها المتنوعة بلغات متعددة وذلك بإتباع سياسة مناسبة وإجراءات فنية لجمع الرصيد الوثائقي ومعالجته وتعد هذه المقتنيات في مكتبة عنصر أساسيا في الحكم على بقاء هذه المكتبة علامة بارزة في مدى تطور خدماتها بصفة خاصة حيث تعتبر هذه العملية ديناميكية مستمرة لا تتوقف مادامت حركة النشر دائمة ونشطة وهذا يبدأ من عملية التقييم إلى إتاحة الرصيد للمستفيدين من طرف العاملين عليها لتقديم خدمات كثيرة من العمليات الفنية لتحقيق الغاية وتلبية احتياجات المعلوماتية للمستفيدين.

ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حول الرصيد الوثائقي وأهم إجراءاته الفنية وكيفية إتاحته للمستفيدين.

1- تعريف الرصيد الوثائقي:

للرصيد الوثائقي عدة تسميات مثل: المجموعات المكتبية، المقتنيات أو أوعية المعلومات، أو أوعية المعرفة إلا أن مصطلح مصادر المعلومات هو الأكثر شيوعا ودقة. [1]

الرصيد الوثائقي هو مجموعات الوثائق التي تمد المستفيدين بالمعلومات المطبوعة سواء كانت المكتبة أو مراكز المعلومات، أو كجزء من خدمات المعلومات، الرصيد الوثائقي هو جميع المواد التي تشتمل على معلومات يمكن الإفادة منها لأي غرض من الأغراض[2].

الرصيد الوثائقي هو كل ما تقتنيه وتجمعه المكتبات أو مراكز المعلومات من مواد مكتبية، سواء كانت مطبوعة (كتب، دوريات، تقارير علمية، رسائل جامعية) أو غير مطبوعة (مواد سمعية بصرية، المصغرات الفيلمية) تعمل على تنظيمها بأحسن الطرق ليتم من خلالها تقديم معلومات يحتاجها المستفيد[3].

هو الكيانات المادية للأشياء الحاملة للمعلومات مثل الكتب والرسومات وملفات البيانات المقروءة آليا وغيرها أي أنها الوثائق التي تمد المستفيدين بالمعلومات المطلوبة.

الرصيد الوثائقي هو الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقة نقل المعلومة إلى المستفيدين منه، ويعني هذا في مجال علم المكتبات والمعلومات كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه بغرض تقديم إلى المستفيدين من خدمات المكتبات ومراكز المعلومات.

من خلال التعريفات التالية يتضح لنا أن: الرصيد الوثائقي هو كل الوسائل والقنوات التي يمكن نقل المعلومات من خلالها إلى المستقبل.

2- أهمية الرصيد الوثائقي:

تتمثل أهمية الرصيد الوثائقي فيما يلي:

- يعمل الرصيد الوثائقي على تلبية الاهتمامات الترفيهية والثقافية بمختلف الأفراد.
- يساعد الأفراد مواجهة تحديات الحياة اليومية في مجتمع معين.

---

[1]. النوايسة، غالب عوض. **مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات مع إشارة إلى الكتب المرجعية.** عمان: دار الصفاء، 2003. ص29.

[2]. عبد الهادي، محمد فتحي وعبد الشافي، حسن محمد. **المواد غير المطبوعة في المكتبات الشاملة.** ط3. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ص 75.

[3]. النوايسة، غالب عوض. **تنمية المجموعات المكتبية في المكتبات.** عمان: دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، 2002. ص 19.

- كما تعتبر المواد مساعدة لتحقيق أغراض البحوث والدراسات العليا.
- يمد الرصيد الوثائقي الأفراد بالمعلومات اللازمة التي تساعدهم في تطوير معارفهم في ميدان البحث العلمي وميادين الأعمال الأخرى.
- يعتبر الرصيد الوثائقي مواد مساعدة للمناهج الدراسية سواء كانت مكتبات أو مدارس أو جامعات كما تعمل على تدعيم جهود التعليم والثقافة الذاتية.
- الرصيد الوثائقي هو حلقة الوصل بين المكتبة والمستفيد من المكتبة[1].

3- أنواع الرصيد الوثائقي:

تقسم أنواع الرصيد الوثائقي إلى عدة تقسيمات، هناك من يقسمها إلى مصادر منشورة ومصادر غير منشورة، وفي دراستنا اعتمدنا في تقسيمها إلى رصيد وثائقي غير تقليدي وهي كالآتي:

أولا: الرصيد الوثائقي التقليدي:

- **الكتب:**

هي المطبوع الذي أصدره مؤلفون حقيقيون أو معنويون ولهم موضوع محدد ويحتوي على مواد معينة مرتبة بطريقة منطقية.

- **المخطوطات:**

هي كل وثيقة كتبت بخط اليد قبل ظهور الطباعة، وهي تشتمل على أي نوع من أنواع المعرفة.

- **الدوريات:**

تلعب الدوريات الدور المهم في الحياة اليومية للمكتبات وهي المطبوعات التي تصدر على فترات منظمة أو غير منتظمة ويقصد بها أن تصدر إلى مالا نهاية وتعتبر الدوريات أكثر حداثة في المعلومات بالنسبة للكتب التي تتأخر عادة في طرح المعلومات العلمية والإدارية الحديثة، والدوريات تجذب القراء لمتابعتها اليومية للأحداث الجارية على الساحة العالمية.

- **الكتيبات والنشرات:**

ويقصد بها المطبوعات غير الدورية التي يقل حجمها عن الكتب وهي في أغلب الأحيان ليست مجلدة وتعرف بأنها: مطبوعات لا تزيد عدد صفحاتها عن 48 صفحة ولا تقل عن

[1]. شاهين، شريف كامل. **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات.** القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2000، ص 95.

خمس صفحات بخلاف الغلاف والعنوان، والمكتبات المدرسية يمكن أن مجموعات من هذه الكتيبات والنشرات وهي توزع بدون مقابل على سبيل الإهداء والتبادل وتصدر عن مؤسسات وهيئات علمية ومراكز بحثية وجامعات[1].

- **القصاصات:**

وهي من مصادر المعلومات القيمة عبارة عن مجموعة من الأوراق يقتطفها المكتبي من النسخ المكررة لدوريات (مجلات، صحف) أو المقالات الأخرى المفيدة والصور لأجل صنع أرشيف علمي مرتب ترتيب موضوعي داخل علب خصصت لهذا الغرض، ويتم تصنيفها بواسطة لصق القصاصات بعد قصها بأحجام متساوية على ورق مقوى ويتم وضعها في ملفات تبعا لرأس الموضوع الخاص بها ونستفيد منها كأرشيف صحفي أو معلوماتي في المكتبات ومن مميزاتها إضافة قصاصات جديدة وإستبعاد ما لم يكن مطلوبا من قبل المستفيدين.

الرصيد الوثائقي الغير تقليدي:

- **المواد السمعية:**

هي المواد التي تعتمد في استقبال معلوماتها على حاسة السمع، وحدها كالبرامج الإذاعية والخرائط والصور والتسجيلات الصوتية.

- **المواد السمعية والبصرية:**

وهي المواد التي تعتمد على حاستي السمع والبصر في آن واحد ويمكن اعتبار الشرائح الفيلمية " الأفلام الثابتة " والشرائح مواد سمعية إذ يصاحب عرضها تسجيلات صوتية على أقراص أو أشرطة الشرح والتفسير والتعليق ومن أنواع المواد البصرية الأفلام التعليمية والبرامج التلفزيونية.

- **المواد البصرية:**

وهي المواد التي يتم في استقبال معلوماتها على البصر كالنماذج والشرائح والرسوم التوضيحية والكرات الأرضية والخرائط والصور بمختلف أنواعها.

- **المصغرات الفيلمية:**

[1] - حسن محمد، عبد الشافي. **المكتبة المدرسية ورسالتها**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 59.

عبارة عن أوعية معلومات غير تقليدية لا تقرأ محتوياتها بالعين المجردة سواء كانت على ورق أو على خامات فيلمية ولها أهمية كبيرة في المكتبات ومراكز المعلومات حيث يمكن بواسطتها توفير بعض المواد التي لا يمكن الحصول عليها بشكلها الأصلي لندرة النسخ المتوفرة فيها أو خوف من تلفها إذ استخدمت أصولها التي يمكن إيجاد بديل لها كالمخطوطات والوثائق النادرة إلا أن هذه المصغرات تؤدي كثرة استخدامها إلى الاجتهاد في البصر والإرهاق، وهي تحتاج إلى التدريب لمعرفة استخدامها، كذلك عند الاختيار يجب أن تؤدي إلى إثراء مجموعات المكتبات ومن أشهر هذه المصغرات الميكروفيلم والميكروفيش.[1]

4- شروط الرصيد الوثائقي في المكتبات:

من بين الشروط الواجب توفرها في رصيد المكتبات ما يلي:

- ضرورة توفير مصادر هادفة لتساهم في صنع المواطن الواعي القادر على تحمل مسؤولياته المساهمة في بناء وطنه أمته اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- ضرورة توفير رصيد وثائقي يساهم في تطوير هوايات المستفيدين وتساعدهم في شغل أوقات فراغهم بشكل مستمر ومن هذه المواد القصص الموجهة وكتب وهوايات النافعة والمفيدة.
- ضرورة توفر الرصيد الوثائقي بأكثر من لغة كي يتعرف المواطن على المصادر الفكر العالمي.
- أن يكون الرصيد الوثائقي مناسب لأهداف المكتبة واحتياجات المستفيدين منها.
- مراعاة عنصر الدقة في اختيار المواد على أن يكون الاختيار متفقا مع قاعدة المجموعات الفرعية في المكتبة ومتطلعات المستفيدين المستمرة.
- مراعاة عنصر الجدة في تزويد المكتبة بالمواد وخصوصا في مجال البحث العلمي المتجدد.

[1] - شعبان، عبد العزيز خليفة: **المصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1981، ص 12.

- ضرورة توفر الرصيد الوثائقي للمكتبات على الكتب والمواد المكتبية الأخرى في المؤسسات المختلفة للمعارف الإنسانية على أن تكون عامة ويفهمها أغلبية رواد المكتبة.
- يشترط في رصيد المكتبة أن يكون مناسبا من حيث المستوى الأكاديمي والثقافي لجمهور المكتبة وأن تساهم في إشباع حاجاتهم وميولهم القرائي والبحثي المختلف.
- ضرورة توفر رصيد وثائقي جيد من الأفلام والتسجيلات والمواد السمعية البصرية الأخرى[1].

5- الإجراءات الفنية لمعالجة الرصيد الوثائقي:

تعمل المكتبات على تحقيق أهدافها من العديد من العمليات الفنية التي تخص الرصيد الوثائقي التي تهدف إلى تنشيطه وإتاحته لأكبر عدد من المستفيدين ويمكن ذكره في هذه العمليات:

1- الجرد:

1-1- تعريف الجرد:

هو عبارة عن عملية أو طريقة يتم من خلالها التأكد من أن مقتنيات المكتبة التي تم إدخالها في سجلاتها موجودة في الفهرس العام؛ فهو عملية من العمليات المهمة الخاصة بإدارة المجموعات والتي يمكن عن طريقها التعرض إلى ما هو متوفر في المكتبة، ويجب أن تكون عملية الجرد منظمة ومستمرة ومبنية على سياسة وقواعد وإجراءات واضحة ومفهومة ويمكن أن تنظم مرة في السنة أو كل سنة أو ثلاثة.

1-2- مميزات الجرد:

- الحفاظ على الممتلكات العمومية للمواد.
- تنظيم عملية دخول الإقتناءات.
- تسهيل عمليات المراقبة للجان المختصة.
- ترقية الإجراءات المتعلقة بتوزيع الكتب.
- تحديث لإجراءات التنظيم الإداري والمعرفة التسييرية.

[1]. عبد المالك، سعاد. **تسيير الرصيد الوثائقي للمكتبات العمومية بين الواقع والمأمول:** مذكرة ماستر: في علم المكتبات والتوثيق: جامعة العربي التبسي، 2018. ص ص. 63-62.

- تحصيل على ثغرات تنمية المجموعات ونشر المجموعات.
- إحصاء وتقييم نشاطات مراكز المعلومات[1].

1-3- فوائد الجرد:

يحقق جرد المجموعات المكتبية عدة فوائد منها:

- معرفة الكتب الناقصة ومعالجة هذا النقص.
- إكتشاف الكتب التالفة والتي لا تصلح ولا تناسب مجتمع المستفيدين والتخلص منها بالطريقة الرسمية.
- الاطلاع على الكتب التي تحتاج إلى تجليد وترميم.
- معرفة الكتب الزائدة أي التي تخلو من قيود في سجلات المكتبة ومحاولة تقرير مصير هذه الكتب.

2- التزويد:

2-1- تعريف التزويد:

هو مجموعة من الإجراءات الفنية والإدارية للحصول على أوعية المعلومات عن طريق الشراء والإهداء والتبادل والإيداع كما يغطي أيضا اختيار الأوعية ووضع سياسة الاختيار وتقويم المجموعات واستبعاد المتقادم منها والتجليد وتسجيل الدوريات.

2-2- وظائف التزويد:

سواء كان قسما مستقلا أو مجرد وحدة تابعة لقسم آخر، يقوم قسم التزويد بالوظائف التالية:

- اقتناء وتحديث أدوات الاختيار، وذلك بجمع فهارس الناشرين والببليوغرافيات بأنواعها.
- إعداد وتنظيم فهرس الأوعية التي يجري طلبها وآخر للأوعية التي وصلت ولاتزال قيد المعالجة داخل القسم.
- اختيار الوكلاء لشراء الوعاء المرغوب ثم إعداد الطلبات وإرسالها.
- ختم أو رسم أوعية المعلومات بعلامة تثبت ملكية المكتبة للوعاء وكتابة أرقام التسجيل عليها وإرسالها للفهرسة أو التجليد[1].

[1] - محمد، هاني، **خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات**، دمشق: دار العلم والأمان للنشر والتوزيع، 2014، ص 133.

3- التصنيف:

3-1- تعريف التصنيف:

كلمة تصنيف **Classification** مشتقة من كلمة **Class** بمعنى قسم أو فئة وكلها تعني مجموعة الأفراد وأشياء تتشابه في خصائص معينة ولذلك يعرف التصنيف في معناه العام أنه جمع الأشياء أو الأفكار المتشابهة معا وفصل الأشياء أو الأفكار غير متشابهة ويتحدد التشابه والاختلاف على أساس امتلاك أشياء أو عدم امتلاكها لصفة جوهرية تسمى الخاصية ولتصنيف ثلاثة أغراض أو استخدامات للتصنيف البيبليوغرافي نوجزها على النحو التالي:

- الترتيب المادي للأوعية المعلومات على الرفوف في المكتبات ومراكز المعلومات.
- ترتيب المداخل في الفهارس الببليوغرافيات والكشافات في شكل ورقي.
- التصنيف في النظم المقروءة آليا حيث يستخدم في استرجاع التسجيلات البيبليوغرافية آليا[2].

3-2- أهمية التصنيف:

يحتل التصنيف أهمية ومكانة بارزة في المكتبات، وقد ذكر حمادة في كتابه أنه لا يلغي التصنيف الجيد وهو المعيار الذي تمتاز به مكتبة عن مكتبة أخرى، وكما أنه ممثلا بموضوع المعلومات المختلفة وهو من العمليات الأساسية الأولى في العمليات الفنية التي تقوم بها المكتبة لتنظيم مجموعاتها حتى يصل الكتاب المناسب للقارئ المناسب، وأن يتم تنظيم المكتبة وموظفيها اختيار نظام التصنيف.

وأهميته تكمن فيما يلي:

- سجل موضوعي (أي حسب الموضوع) لجميع محتويات المكتبة ليسهل العثور على أي كتاب في أي موضوع بسهولة وسرعة.
- يساعد الباحث الذي يريد الاطلاع على ما تقتنيه المكتبة في موضوع محدد كون مواد (كتب) الموضوع الواحد متواجدة في مكان واحد فالتصنيف مفتاح المكتبة.

---

[1] - عبد الله حسن صالح، أمين الورغي، **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999، ص 09.

[2] - بدر أحمد أنور،محمد فتحي عبد الهادي، **التصنيف فلسفته وتاريخه: نظريته ونظمه وتطبيقاته العلمية**، الرياض: دار المريخ للنشر، 1995، ص. ص 23-22.

- يساعد التصنيف الجيد المكتبة بالتوسع دون الحاجة لإعادة تصنيف مجموعاتها[1].

3-3- أهداف التصنيف:

- التصنيف يساعد على ترتيب الكتب على الرفوف فالمعروف أن جميع أقسام المعرفة ترتب كتبها على رفوف عن طريق الرقم الخاص (رقم التصنيف+ رموز واسم المؤلف أو مؤلف أو عنوان).
- ترتيب بطاقات الفهرس المصنف لا يتم إلا عن طريق رقم التصنيف، وهذا الفهرس يساعد في تسهيل عملية الجرد حيث نجد أن الكتب التي تعالج موضوعا واحدا مرتبة بجوار بعضها.
- يقسم الكتب إلى عشرة أقسام رئيسية حسب التصنيف العشري ثم إلى عشرة أقسام فرعية.
- إذا تناول الكتاب بأكثر من موضوع يصنف الكتاب في القسم الأغلب.

4- الفهرسة:

4-1- تعريف الفهرسة:

تعرف الفهرسة بأنها عملية الإعداد الفني للأوعية ومصادر المعلومات من كتب ودوريات ومخطوطات ومواد سمعية بصرية ومصغرات فيلمية...إلخ، بهدف أن تكون هذه الأوعية أو المواد المكتبية أو مصادر في متناول المستفيدين من المكتبة بأيسر الطرق وفي أقل وقت وجهد ممكن[2].

4-2- أهمية الفهرسة:

- ✓ تحتل الفهرسة مكانة هامة في علم المكتبات وذلك لأن الهدف من الفهرسة هو السيطرة على المعرفة الإنسانية ومن ثم تقديمها منظمة لمن يطلبها.
- ✓ وكذلك تعتبر الفهرسة في آية مكتبة وخاصة في هذا العصر المسمى عصر انفجار المعلومات وهذا الانفجار كانت نتيجة وجود كم هائل من مصادر المعلومات أصبحت

[1] - بدر أحمد أنور، محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 24.
[2] - ربحي، مصطفى عليان، **أسس الفهرسة والتصنيف**، عمان: دار الصفاء للتوزيع والنشر، 1999، ص 13.

الحاجة ماسة في المكتبات إلى فهارس ولولا الفهرسة لأصبحت المكتبات مجرد مخازن كتب[1].

3-4- أنواع الفهرسة:

4-3-1- الفهرسة الوصفية:

وهي التي تصف الشكل المادي للكتب والأوعية الفكرية الأخرى عن طريق مجموعة من البيانات وضعت وفق معايير مقننة حسب القواعد الدولية والمتفق عليها لتعطي للباحث صورة مصغرة عن تلك الأوعية والمصادر لتسهيل عملية التعرف عليها وتميزها عن بعضها البعض.

4-3-2- الفهرسة الموضوعية:

وهي التي تصف الكيان الموضوعي للكتب وغيرها من المواد بحيث يمكن تجميع المواد ذات الموضوعات المتشابهة بعضها بجانب البعض، ويكون ذلك بواسطة أرقام التصنيف بواسطة رؤوس الموضوعات.

5- التكشيف:

5-1- تعريف التكشيف:

التكشيف هو عملية تحليل المحتوى الموضوعي لمصادر المعلومات بما يسير سبل الإفادة من المعلومات بسرعة وكفاءة، والتعبير عن هذا المحتوى بلغة التكشيف.

5-2- خطوات وإجراءات التكشيف:

تتطلب عملية التكشيف مجموعة من المعارف والمهارات التي يشار إلى إيجادها لدى المكشف وتنميتها باستمرار وذلك باعتبارها عملية فنية تتميز بخصائص محددة لذلك فقد تضمنت المواصفة القياسية العربية رقم 878-1986، الصادرة عن جامعة الدول العربية الأمانة العامة، مركز التوثيق والمعلومات بعنوانه " التوثيق: طرق تفحص الوثائق وتعيين موضوعاتها، واختيار مصطلحات التكشيف " فقد بينت بأن التكشيف يتكون بصورة أساسية من المراحل الثلاث التالية:

أ- تفحص الوثيقة وتقرير محتواها الموضوعي.

[1] - المرجع السابق، ص 14.

ب-تحديد المفاهيم الرئيسية الموجودة في الموضوع.

ت-لتعبير عن هذه المفاهيم بمصطلحات لغة التكشيف[1].

وقد أشارت المواصفة الدولية رقم 5963 الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس **(iso)** إلى أن عملية التكشيف تقسم إلى ثلاث مراحل هي:

أ- فحص الوثيقة والتعرف على المحتوى الموضوعي لها.

ب-تحديد المفاهيم الأساسية في الموضوع.

ت-ترجمة المفاهيم المختارة إلى المصطلحات المستخدمة في لغة التكشيف.

3-5- خصائص وجودة التكشيف:

إن عملية التكشيف تحكمها مجموعة من الخصائص والمعايير، فتشير المواصفة القياسية أن جودة التكشيف تعتمد على العوامل التالية:

أ- مؤهلات الكشف وخبرته.

ب-جودة أدوات التكشيف.

ت-مرونة لغة التكشيف.

ث-الشمول ومعنى ذلك أن كل المحاور والمفاهيم والأشياء التي تناولتها الوثيقة موجودة في الكشاف.

ج- الانتقائية ومعنى ذلك أنه لم يتم انتقاء سوى المعلومات التي تهم المستفيدين.

كما أن عملية التكشيف تنطوي على أربعة خصائص أساسية هي:

- **الشمول أو الإحاطة: و**تعني باختصار عدد الأفكار أو المفاهيم التي تحتويها الوثيقة والتي يمكن إبرازها بواسطة مصطلحات التكشيف.
- **التعمق:** مصطلح عام في التكشيف يستخدم بأكثر من معنى واحد، فهناك من يستعمله للدلالة على مدة الدقة في تحديد معالم الفئات أو الأقسام الموضوعية، بينما يستعمله آخرون للدلالة على مدى الإلمام بكل الموضوعات التي تعالج الوثيقة عند تكشيفها.

[1] - الشريف، محمد عبد الجواد. **التكشيف والمكانز والمستخلصات بين الأعمال الفنية وأوعية المرجعية والخدمات المعلوماتية.** دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008، ص 46.

- **التخصيص:** يعني وجوب تكشيف الموضوع تحت المصطلح الأكثر تخصيصا الذي يغطي الموضوع بأكمله، ويرتبط التخصيص في التكشيف بنوعية المصطلحات التي توفرها لغة التكشيف للمكشف.
- **الاطراد:** ويقصد به التوحيد والاتساق فيما يتخذه المكشف الواحد أو مجموعة المكشفين من قرارات في عملية التكشيف.[1]

6- الاستخلاص:

6-1- تعريف الاستخلاص:

في الموسوعة العالمية لخدمات المكتبات والمعلومات يرد تعريف الاستخلاص نقلا عن " **لانكستر** " أن الاستخلاص هو تمثيل مختصر ودقيق لمحتويات وثيقة ما، ويفضل أن يكون مؤلف الوثيقة هو نفسه واضع المستخلص لنشره معها.

كما يعرفه أيضا أنه عملية إنتاج المستخلصات أو هو فن استخراج أكبر قدر من المعلومات المطلوبة من الوثيقة، وتعبير عنها بأقل عدد الكلمات.

6-2- خصائص الاستخلاص:

ومن بعض الخصائص التي يتميز بها الاستخلاص تتمثل فيما يلي:

- هو فن استخراج أكبر قدر ممكن من المعلومات المناسبة من مصادر الأصلية والتعبير عنها بأقل قدر من الكلمات.
- الاستخلاص ليس مجرد تلخيص لمحتويات مصدر المعلومات الأصلي فقط، وإنما فن يتطلب استثمارا لقدرات كاتب المستخلص ومعارفه ومهاراته من أجل تقديم ناتج أصيل يصلح لتلبية الغرض منه وتقديم ما يلبي احتياجات المستفيد من المعلومات في شكل وواضح.
- يتمثل الهدف الأساسي للاستخلاص في إعفاء المستفيد من مشقة التعامل مع الإنتاج الفكري في صورته الخامة، ذلك أن الإنتاج الفكري يمكن لاعتباره مادة أولية خام بها

[1]. النوايسة، غالب عوض. المرجع السابق، ص 199.

من الحشو والتكرار الكثير والمستفيد دائما لا يكون مستعداً لتعامل مع هذا الحشو وتكرار[1].

خلاصة الفصل:

وفي الأخير أن الرصيد الوثائقي في المكتبات هو الذي يحدد مدى قوة المجموعات المتوافرة بالمكتبة وذلك عند قدرتها على توفير احتياجات المستفيدين وتوفيرها حيث تسييرها يتماشى على مواكبة إجراءاتها الفنية لرصيدها الوثائقي عبر سلسلة الوثائقية وكيفية إتاحتها لمستفيدين بأتم صورة لها.

ينجحوا في أعمالهم، ويحققوا أهداف مؤسساتهم إلا بوضع أسس متينة للتنظيم الإداري بالاعتماد على خطوة جوهرية أساسية من خلال التنشئة التنظيمية، ومن المعروف أن هذه الخطوة هي المحور الأساسي لتشكل هوية العمال داخل المؤسسة، وعليه تم في هذا الفصل التطرق إلى أهم العناصر التي جمعت مختلف المعلومات والمعارف حول التنشئة التنظيمية، وقد ساعدت هذه العناصر في زيادة الرصيد المعرفي حول موضوع الدراسة.

[1]. البرغوثي، بشير شريف. **الاستخلاص في المكتبات ومراكز المعلومات المفاهيم النظرية والعلمية.** عمان: 2011، ص 55.

الفصل الثالث

الملكية الفكرية

تمهيد:

لقد ظهرت الملكية الفكرية مع بداية العصور الحديثة، وهذا بعد اندلاع ثورات اجتماعية واقتصادية في أوروبا، وأضحت لها أهمية كبرى نظراً لما تضفيه الحماية القانونية خاصة بعد نشأة المنظمة الدولية للتجارة وإبرام اتفاقية الجوانب التجارية من الحقوق الفكرية الماسة بالتجارة.

فالملكية الفكرية تدخل في كل جوانب الحياة من الزراعة إلى الموسيقى، ومن تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى الفنون...إلخ، فهي تلعب دور مهم في النمو الاقتصادي لأن المعارف والاختراعات تشكل القوة الدافعة للنمو، والملكية الفكرية لها تأثير على حصة القيمة المضافة بفضل الصناعات التي تعتمد على الإبداعات البشرية، وعلى المعارف بصورة مكثفة.

1- عموميات عن الملكية الفكرية:

مفهوم الملكية الفكرية:

تعرف الملكية الفكرية بمفهومها التقليدي بأنها حق عيني يرد على شيء مادي سواء منقولاً أو عقارياً، إلا أن التطور الحديث سمح بظهور حقوق ذهنية أو فكرية إلى جانب الحقوق العينية والشخصية.

وبذلك الملكية الفكرية عبارة تتكون من كلمتين: الملكية والتي يعرفها القانون المدني[1] في المادة 674، أنها حق التمتع والتصرف في الأشياء شرط ألا تستعمل استعمالا تحرمه القوانين والأنظمة، وكلمة الفكرية المشتقة من الفكر والدالة على كل ما تنتجه من إبداع، وهي تطلق على الأفكار والتعبيرات الخلاقة للعقل البشري، وعلى إبداعات الفكر الإنساني، ويطلق عليها أيضا الملكية الذهنية[2].

ويمكن اختلاف الملكية الفكرية عن ملكية الأموال المادية في محل الحق، لأن صور الملكية الفكرية لا يرد على مال مادي عقار أو منقول، بل يرد على شيء غير ملموس، وهو مال معنوي له قيمة مالية، كما تختلف حقوق الملكية الفكرية عن الحقوق الشخصية لأن هذه الأخيرة تمثل رابطة قانونية بين دائن ومدين، وهذه الرابطة لا وجود في مختلف صور الملكية الفكرية[3].

والملكية الفكرية تتمثل في سلطة شخص على شيء غير مادي، وهو ثمرة خياله وفكره، بمعنى ثمرة نشاطه الفكري، وهو مفهوم ليس بمفهوم جديد وقد بدأ مع بداية الإبداعات الحضرية للبشرية الأولى، حيث تميز كل سعب بأسلوب حضري فلكلوري يميزه غن باقي الشعوب، فأصبح لكل شعب طريقته وحروفه الخاصة في الكتابة، كما تميزت بعض الشعوب بصناعة خاصة يتقنها دون باقي الشعوب.

إذا الملكية الفكرية مصطلح واسع جداً يشمل جميع إبداعات العقل البشري حيث يشمل الأعمال الأدبية والفنية، أي كل إنتاج في المجال الأدبي أو العلمي أو الفني أيا كانت طريقة وشكل التعبير عنه، وهو الشق الأول، الذي يعرف بالملكية الأدبية والفنية ويشمل عادة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كما يشمل الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات والتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة وتسمية المنشأ وهذا الشق يعرف بالملكية الصناعية.

[1]- أمر رقم 58-75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، صادر في 30سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

[2]- بلقاسمي كهينة، استقلالية النظام القانوني للملكية الفكرية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009، ص2.

[3] - حسام الدين صغير، المنظمة العالمية للملكية الفكرية Wipo، مملكة البحرين، وزارة الإعلام، ندوة الوبو الوطنية عن الملكية الفكرية، ووسائل الإعلام، ندوة ملقاة في المنامة، 16 جوان 2004، ص 02.

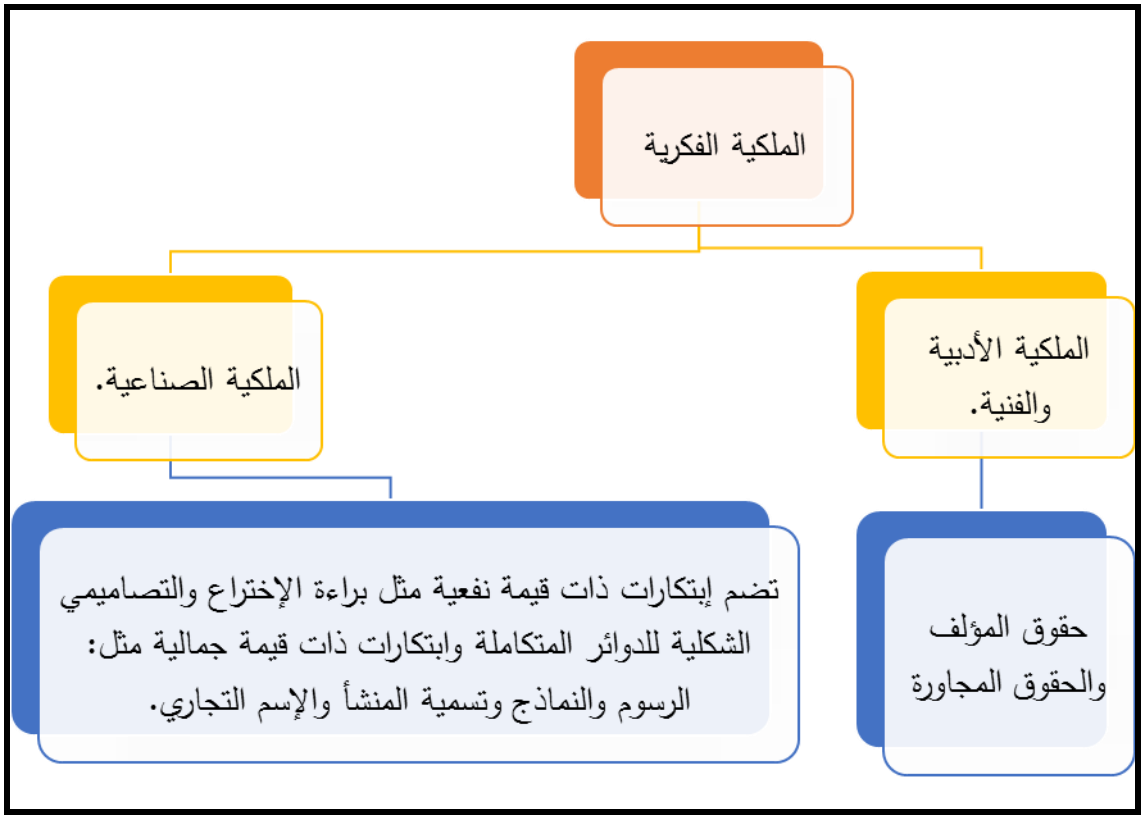

2- نشأة وتاريخ وتطور الملكية الفكرية:

لقد مرت الملكية الفكرية منذ نشأتها بعدة مراحل، وتطورت بإستمرار إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية، وقد ظهر جليا بأن تطور الملكية الفكرية كان يسير ببطء عبر العقود الماضية، إلى أن بدأت حقبة التسعينات من القرن الماضي، حيث تميزت هذه الحقبة بتطور التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وكان ذلك شببا في سرعة تطور الملكية الفكرية.

إن أول ظهور للملكية الفكرية حسب الاعتقاد الشائع كان مرتبطا بإختراع الأحرف المطبعية والآلة الطابعة في العام 1440 على يد المخترع يوهانس جوتنبيرج، هذا الإختراع الذي ساهم في انتشار الكتب والمؤلفات المطبوعة بشكل كبير، وأصبح من السهل على الناس نشر الكتب إن كانت من تأليفهم أو تأليف غيرهم، مما جعل الكثير من المؤلفين يفكرون بطريقة تحمي حقوقهم من الضياع وتمكنهم من الإستفادة المادية منها، فكانت فكرة حقوق المؤلف بمعناها المحدود[1].

ثم بدأ نظام الملكية الفكرية الدولي يترعرع عبر عدة محطات كان من أهمها إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية عام 1883م وإتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية في عام 1886م.

[1] - إدريس كامل: الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو Wipo)، 2003، ص 3

ثم جاءت إتفاقية جنيف عام 1952 لحماية حقوق المؤلف، حيث طورت من الاتفاقيات السابقة، وحددت مدة الملكية الفكرية لحقوق المؤلف بخمسة وعشرين (25) عاماً بعد وفاة صاحبها[1]، وفي عام 1961، جاءت اتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية، والتي عرفت لاحقاً بالحقوق المجاورة.

في العام 1970 كانت أهم محطات الملكية الفكرية، حيث تم إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، من أجل وضع وتطوير تشريعيات الملكية الفكرية حول العالم.

ومن أهم المحطات أيضا اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية (TRIPS).

و أخيراً فقد أصبحت الملكية الفكرية في وقتنا الحاضر من أهم مفردات عصرنا الحديث، وأصبح العالم ابتداء من عام 2000 يحتفل في 26 نيسان من كل عام باليوم العالمي للملكية الفكرية، وهذا التاريخ تحديداً هو تاريخ دخول إتفاقية الويبو حيز النفاذ في عام 1970.

3- أهمية الملكية الفكرية:

تكتسي الملكية الفكرية أهمية بالغة لتعلقها بالتطورات الهائلة الحاصلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والإبتكارات، الشئ الذي ينجم عنه ظهور وسائل جديدة متطورة لتبادل المعرفة بطرق سهلة وفعالة.

و تزداد الأهمية التي توليها الدول لمجال الملكية الفكرية انطلاقا من الدور الذي يلعبه في تنشيط دواليب الاقتصاد العالمي وما يحققه من مداخيل مالية هامة.

كما ظهرت أهمية موضوع الملكية الفكرية من خلال الاهتمام الذي أصبح يولى له من طرف علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتربية والقانون.

فلما كانت الملكية الفكرية تشكل الدراية العلمية بالإنتاج والتوزيع والتسويق فهي إذن تشكل بحق حجر الزاوية في التطور الاقتصادي " زراعيا وتجاريا وصناعيا وخدماتيا " كونها تقود عجلة التطور والتقدم والتغيير والتحديث المستمر في المجتمعات، وبالتالي استطاع الإنسان بفضلها أن يختصر المسافات ويسلك أقصر الطرق إلى غاياته واتباع أفضل الوسائل إلى تحقيق رفاهيته وراحته، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد غدت الحقوق الفكرية وبخاصة براءات الإختراع منها المقياس الذي يحدد ثراء الدول من عدمه، فقد كان غنى الدول إلى وقت ليس ببعيد يقاس بمقدار ما تملك من ثروات طبيعية كالمعادن والمواد الخام، أما اليوم فقد أصبح غنى الدول يقاس بمقدار ما تملك من الحقوق الفكرية فالإقتصاد العالمي كان إلى عهد قريب يقوم أساسا على الإنتاج السلع وتقديم الخدمات وقد أخذ في مطلع الألفية الثالثة يقوم على إنتاج المعلومات

[1] - شلبي، إلهام: دليل حقوق الملكية الفكرية " معيار المصداقية والأخلاقيات"، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان، مصر، 2010، ص 4.

والمعرفة، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية بخاصة الاهتمام بالحقوق الفكرية بصورة أكبر لما لها من دور في تحقيق الإزدهار الاقتصادي للوطن والمواطن[1].
كما أهتمت الدول الصناعية بموضوع الملكية الفكرية على المستوى العلمي والعملي فوضعت فيه الأبحاث والكتب، وفتحت له البرامج الدراسية في الجامعات والمعاهد، وعليه فإن الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية قد أصبح ضرورة وطنية ملحة خاصة في ظل عصر زراعي تجاري متطور تسيره الآلة وتحكمه التكنولوجيا.
و لا يخفى أن التفاوت بين الدول جعل لها أهمية كبيرة في امتلاك الحقوق الفكرية قد أدى إلى تقسيم دول المعمورة إلى مجموعات متفاوتة في مضمار التقدم والتخلف، فهناك دول متطورة وأخرى تحت التطور وثالثة متخلفة بل قد أصبح تحديد قوة الجولة يعتمد على مقدار ما تملكه من الحقوق الفكرية، فالتفاوت في امتلاك هذه الحقوق بين الدول يترتب عليه تفاوت شديد في درجة الإنتاج وجودته ومستوى الدخل القومي وكذلك مستوى معيشة الفرد، فضلا عن أن صوت الدولة يعلو أكثر فأكثر كلما امتلكت قدراً أكبر من هذه الحقوق[2].

4- أنواع الملكية الفكرية:

كما تحدثنا سابقا فإن الملكية الفكرية مفهوم شامل للعديد من أشكال الإبداع الفكري للإنسان في شتى المجالات، فكل فكرة إبداعية يمكن إعتبارها شكلاً من أشكال الملكية الفكرية، إذا ما استطاع صاحب هذه الفكرة تحويلها إلى فائدة مادية أو إجتماعية يمكن حمايتها، لقد تطورت عبر العصور الكثير من أشكال الملكية الفكرية، وذلك تبعاً لتطور العلوم وعمليات البحث والتطوير والإبتكار.

أولا: الملكية الفنية والأدبية:

إن الملكية الأدبية والفنية نظمها المشرع في الأمر 03-05 وهي تعطي لصاحبها حقوق تعرف بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وأحياناً يتدخل شخص آخر ويلعب دور الوسيط بين المؤلف والجمهور؛ فيمنح هو الآخر حقوق مادية ومعنوية أحياناً وتعرف هذه الفئة بأصحاب الحقوق المجاورة.

1- حقوق المؤلف:

إن حقوق المؤلف محلها المصنفات الزم المشرع لحمايتها مجموعة من الشروط لكن قبيل التطرق لهذه الشروط يستلزم الأمر تعريف المصنفات، ثم تحديد شروط حمايتها:

1-1- تعريف المصنف:

[1] - صلاح زين الدين: المدخل إلى الملكية الفكرية، نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، الأردن، ص 45.
[2] - نسرين شريقي، تحت إشراف مولود ديدان: حقوق الملكية الفكرية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حقوق الملكية الصناعية، دار بلقيس، الجزائر، 2014، ص 7.

المصنف لغة: من صنف الشئ أي صيره أصنافاً لتمييزه عن بعض، وأما اصطلاحاً فقد ذهب بعض الفقه، إلى أن المقصود بالمصنف، بالمصنف، هو كل إنتاج ذهني، أيا كان مظهره التعبير عنه كتابة أو صوتاً أو رسماً أو تصوير أو حركة، وأيا كان موضوعه أدباً أو فناً أو علوماً.
وفي تعريف آخر، المصنف بأنه كل عمل مبتكر أدبي أو علمي أو فني أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه.
و بالرجوع لأحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وعلى غرار اتفاقية بيرن نجده لم يعرف المصنف ورغم أن مهمة التعريف هي ليست من مهمة المشرع، إلا أن عدم تحديد له تعريف جامع مانع يعود لعدة أسباب يمكن تحديدها كما يلي[1]: وضع تعريف محدد للمصنف من شأنه حصر الحماية زمانا ومكانا واستبعاد الكثير من أشكال الإبداع التي ينتجها الفكر الإنساني، كما أن التطورات العلمية والتكنولوجيا أفرزت أشكالاً إبداعية جديدة من ناحية المشمون والشكل، فمن المخطوطات اليدوية والغناء، والأفلام، والطباعة، إلى برامج الإعلام الآلي وقواعد البيانات الإلكترونية.

2-1- شروط حماية المصنف:

إن حماية المصنف تقوم على مجموعة من المبادئ والشروط يمكن تلخيصها كما يلي:

- **إظهار وإخراج المصنف في شكل مادي ملموس:**

إخراج المصنف للوجود هو عملية معقدة ومركبة تستلزم عدة مراحل؛ أولها ميلاد الفكرة وهي مرحلة تقوم بين المرء وذاته، ومرحلة رسوخ الفكرة والاقتناع بها، بحيث تصبح قابلة للتصميم، ومرحلة الثالثة تتم فيه جمع بين الأفكار وإعطائها وجهة معينة، وأخيراً مرحلة تجسيدها في شكل خارجي.

- **تميز المصنف بالأصالة:**

الأصالة شرط لازم لحماية المصنفات وهي مفهوم غير ثابت، لأنه يتغير بحسب طبيعة المصنفات، فالمصنفات الأدبية والعلمية تعتمد على العقل، أما المصنفات الفنية تعتمد على الإحساس، والأصالة لا تعني الإتيان بشيء جديد بل يمكن أن تكون الأفكار مستعملة في المصنف قديمة ومتداولة، لكن تحمل الطابع الشخصي الذي يضفيه المؤلف لمصنفه الذي يسمح بتمييزه عما سواه من المصنفات[2].

- **إستقلالية المصنف عن استحقاق المؤلف وعن توجيهه ونمط تعبيره:**

تمنح الحماية مهما كان نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة إستحقاقه ووجهته، بمجرد إبداع المصنف سواء كان مثبتا أو بأية دعامة تسمح بإبلاغ الجمهور؛ ويتضح أن نص المادة محمي بغض النظر عن المؤلف، فالعبرة بقيمته الثقافية والفنية، والمصنف مهما كان نوع المصنف هو

[1] - آيت حفيظة، الملكية الفكرية محاضرات ألقيت على طلبة الليسانس السنة الثالثة ليسانس حقوق، تخصص القانون الخاص، جامعة تيزي وزو، سنة 2018-2019، ص 08.
[2] - بن دريس حليمة، حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص- كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 17.

ثقافي، علمي أو موجه للمنفعة العامة، والمصنف محمي قانونا سواء كان مكتوبا أو شفويا أو بأي طريقة أخرى.[1]

- **عدم إرتباط حماية المصنف بإجراء شكلي معين:**

لا يتطلب تسجيل المصنف لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة للتمتع بالحماية المقررة قانونا، وإن كان هذا الأخير يتلقى تصريحات بمصنف أدبي أو فني إلا أن هذه التصريحات هي قرينة ملكية المصنف ومفيدة لإثبات صفة المؤلف، وملكية الحقوق الممنوحة له ولا علاقة له بمنح الحماية أو رفضها، وهو الذي جاء في نص المادة 5/2 من إتفاقية بيرن التي جاء فيها: لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لأي إجراء شكلي معين، فهذا التمتع وهذه الممارسة مستقلان عن وجود الحماية في دولة منشأ المصنف.

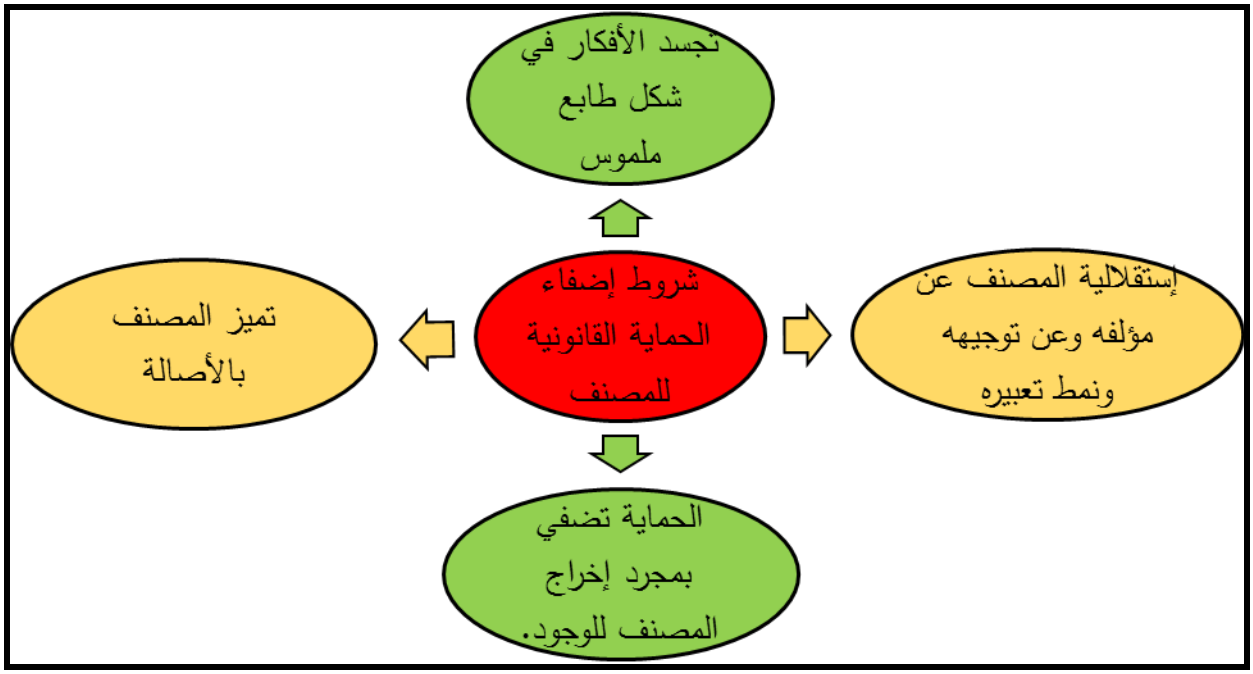

مخطط يوضح شروط حماية المصنف.

3-1- أنواع المصنفات المشمولة بحماية حقوق المؤلف:

أختلف العديد في تصنيف المصنفات المشمولة بالحماية، فمنه من صنفها بحسب نوع المصنفات إلى مصنفات أدبية وفنية وعلمية، ومنهم من صنفها على مصنفات أصلية ومصنفات أصلية ومصنفات مشتقة من الأصل.

أ- المصنفات الأصلية والمصنفات المشتقة:

الفرع الأول: المصنفات الأصلية:

المصنفات الأصلية هي الإبداعات التي أفرغتها في قالب شكلي، لا تستند في وجودها لأي مصنف موجود سابقاً، وقد وردت أمثلة عنها وهي:

- **المصنفات الأدبية المكتوبة:**

[1] بن دريس حليمة، مرجع سابق، ص 17.

كالمحاولات الأدبية، البحوث العلمية والتقنية، والروايات والقصص، والقصائد الشعرية، بالإضافة إلى شعارات الإشهارات أو مجموعة الطوابع، والكتاب يعتبر أهم مصنف مكتوب، أما الكتيبات وهي أقل حجما من الكتاب لا تعتبره منظمة اليونسكو مصنف ما دام يقل عدده عن 49 صفحة وهناك بعض المصنفات المكتوبة مستبعدة من الحماية مثل: أخبار الصحافة.

➢ **المصنفات الشفوية:**

ويقصد بهكل عمل فكري يوجه شفويا إلى فئة أو مجموعة من الأشخاص في مجال أو موضوع معين، والمصنف الشفوي مثله مثل المصنف المكتوب يحتاج إلى التفكير وجهد ذهني وهو يعكس شخصية صاحبة وهنا تظهر الأصالة، والمصنفات الشفوية عدة أنواع على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- المحاضرات التي تلقي لأغراض تعليمية أو تدريسية أو تثقيفية.
- المواعظ وهي ذات طابع ديني موجهة للجمهور.
- محاضرات الأساتذة وهي تشكل إبداع فكري وهي ثمرة تفكير وعمليات ذهنية.[1]

➢ **المصنفات الفنية:**

تتميز المصنفات الفنية بأنها غالبا ما يتجه تأثيرها إلى الشعور والوجدان، وبذلك تفترق عن المصنفات الأدبية التي تخاطب العقل، وهي:

1- المصنفات المسرحية:

تعرف بأنها تتابع الأحداث والأحاديث المترابطة التي تؤدي على خشبة المسرح لشخص واحد أو عدة أشخاص والتي تعكس واقع الحياة من خلال التمثيل، ويندرج ضمن هذا النوع: المصنفات الدرامية والموسيقية والإيقاعية، والتمثيليات الإيمانية: وهي عبارة عن تشكيلة من الحركات صامتة تصاحب قطعة موسيقية لتعبير عن موضوع أو فكرة.

2- المصنفات الموسيقية:

وتعرف بأنها فن تنسيقي لصوت الإنسان أو الآلات الموسيقية أو الإثنين معا بهدف تحرك الشعور، والمصنفات الموسيقية محمية بكلمات أو بدونها ما دامت نتاج العقل، سواء كانت موسيقى شارع أو موسيقى كلاسيكية، موسيقى روك، راب، تكنو، أو فانك.

3- المصنفات السنيمائية أو المصنفات السمعية البصرية:

المصنفات السينمائية هي مجموعة من اللقطات والمشاهد المسجلة بصورة متتالية المصحوبة عادة بالصوت والمعُدة للعرض كصور المتحركة، ويعتبر الفيلم الشكل التقليدي والمتعارف عليه والذي يعرض على شاشة التلفزة أو السينما، أما المصنفات السمعية البصرية، ويقصد بها المصنفات التي تم تسجيلها على أشرطة الفيديو أو على أقراص مضغوطة ويتم عرضها على أجهزة الفيديو أو الكمبيوتر[2].

[1] بن دريس حليمة، مرجع سابق، ص 18.

[2] - عقاد طارق، محاضرات حول الحماية القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، محاضرة ألقيت على الطلبة القضاة، محكمة بئر العاتر، مجلس قضاء باتنة، برنامج التكوين المستمر،د.ت، ص 08.

و تعد المصنفات السينمائية أو المصنفات السمعية البصرية من المصنفات المشتركة لأنها عادة ما يساهم في إبداعها عدة أشخاص لكل منهم دور محدد، وهو عادة المؤلف الأصلي للقصة المأخوذ منه الفيلم، مؤلف الحوار أو النص، مؤلف التلحين الموسيقي، الرسام أو الرسامون إذا تعلق الأمر برسم متحرك، المخرج.

4- مصنفات الفنون التشكيلية:

ويشمل هذا النوع من المصنفات أنواع كثيرة هي: الرسم والرسم الزيتي المنجز بألوان أو بدونها وهي تحمل إسم المادة التي أنجزت بها، والنحت والنقش والطباعة الحجرية بغض النظر عن المواد المستعملة، وفن الزرابي برسومات وأشكال وخطوط مبتكرة تضفي نوعاً من الجمال على الزربية، وهي تعتبر نوعاً من التراث التقليدي، مثل السجاد الإيراني المعروف عالميا.

5- مصنفات الرسوم:

ويشمل هذا المصنف الرسوم التخطيطية والتي تتعلق بالمخططات والتصاميم ومخططات الهندسة المعمارية والرسوم البيانية، والخرائط والرسوم الخاصة بالجغرافيا، لكن يجوز استخدام هذه المصنفات لغرض التدريس وهو استثناء منحه القانون.

6- المصنفات التصويرية:

تعد المصنفات التصويرية أو الفوتوغرافية فنون حديثة العهد، وهي محمية قانونا وهو ما أكدته المادة 04 من الأمر 03-05 حيث جاء فيها: " المصنفات التصويرية والمصنفات المعبر عنها بأسلوب يماثل التصوير".

7- مبتكرات الألبسة والأزياء:

إن هذا النوع من المبتكرات وأدرجها في قائمة المصنفات المحمية لأنها تتميز بعنصر الإبداع والإبتكار المعبر عنه بإنتاج نوع جديد من الملابس أي طراز جديد لإحدى دور الخياطة، وقد جرى التقليد على عرض المنتجات الجديدة من الألبسة أو النماذج الجديدة التي تم إبداعها على الجمهور قبل الشروع في بيعها.

المصنفات المشتقة:

هي مصنفات يتم إبتكارها استناداً إلى مصنفات أخرى سابقة، أو هي مصنفات قديمة التي آلت إلى الملك العام ويتم تحديثها وإصدارها بشكل معاصر للواقع، أو أنها مصنفات وضعت بالاستناد إلى مصنف آخر بعد أن تم تحويلها في عمل جديد، ويشترط لاكتسابها للحماية:

- ظهور الجهد المبذول من المؤلف، وإبراز لمسته الشخصية لتمييزها عن المصنف الأصلي.
- المصنف المشتق مأخوذ من المصنف الأصلي مع التغيير والتعديل عن المصنف الأصلي.
- عدم مساهمة مؤلف المصنف السابق في المصنف الجديد.

و المصنفات المشتقة أنواع وهي:[1]

[1] عقاد طارق، مرجع سابق، ص 08.

1- المصنفات المترجمة:

و يقصد بها نقل محتوى المصنف الأصلي بدقة وبنفس الأسلوب إلى لغة أخرى، ولا يقف الأمر عند الترجمة الحرفية لكلمات المصنف السابق بل يجتهد ويبتكر في استخدام الكلمات التي تعبر عن أفكار المؤلف، وتستلزم هذه العملية الإحاطة باللغتين وتستلزم جهداً فكريا عند اختيار الجمل والتعابير اللغوية المناسبة، لكن الترجمة تخضع لتصريح بالإذن من صاحب المصنف الأصلي فهذا الأخير له الحق في منع الترجمة.

2- الإقتباس؛ عن طريق التحويل أو التعديل أو التلخيص:

و التلخيص هو نقل المصنف الأصلي في صورة موجزة مطابقة للصورة الأصلية، وهذا الجهد المبذول يعطي المصنف المشتق صبغة شخصية وبذلك يعد إبتكار وإبداع، وتثير مسألة كتابة الملخص مسألة وجوب أستصدار إذن من مؤلف المصنف الأصلي.

3- التعديلات الموسيقية:

تتمثل عملية التغيير قطعة موسيقية سابقة أو قديمة عن طريق تغيير قطعة موسيقية قديمة وتغيير بعض العناصر المكونة لها كالإيقاع أو الإنسجام أو الجمع بين ألحان متعددة لقطع موسيقية مختلفة لإخراج ألحان جديدة عن اللحن الموجود في القطعة الموسيقية وهي من الأعمال التي تحظى بالحماية.

و الواقع أن العديد من المصنفات الموسيقية عبارة عن تكييف لمصنفات سابقة والقوانين أقرت الحماية للمصنفات الموسيقية المشتقة من إعادة توزيع لحن قديم وفق تناغم وإيقاع جديد، إلا أن القيام بأي تحويلات على عمل موسيقي جديد يتطلب إستصدار إذن من مؤلفه مالم يكن قد دخل في الملك العام.

4- المراجعات التحريرية:

وهي المراجعات والتعديلات التي يتم إدخالها على بعض المصنفات الأدبية والفنية كالتعديلات التي تطرأ على مختلف المؤلفات مثل: مؤلفات القانون والتي تحتاج إلى تعديلات من فترة أخرى دون المساس بالمحتوى الأصلي.

5- التحويلا الأصلية للمصنفات الأدبية والفنية:

و هي تشمل بعض الإضافات والمراجعات أو التحقيقات التي تمس المصنف الأصلي فتحوله إلى مصنف مشتق، وهي عمليات تحتاج إلى جهد يقتضي على صاحبه إبداعاً ويضفى على المصنف المشتق شخصيته، ويقصد بها الشروحات والتعليقات أو التأويلات التي تضاف إلى المصنف الأصلي[1].

6- المجموعات والمختارات من المصنفات :

يقصد بها المصنفات التي تنجز عن طريق اختيار، وترتيب المواد، فالمؤلف لا يغير من التعبير ولكن يقوم بإختيار عناصر من عدة مصنفات لمؤلف واحد يضعها في مصنف آخر مثل مختارات الشعر.

[1] - بلال محمد عبد الله، حق المؤلف في القوانين العربية، أبحاث ودراسات، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، سنة 2018، ص 89.

2- الحقوق المجاورة:

أحيانا لا يمكن نقل أو إبلاغ المصنف إلى الجمهور إلا بتدخل فئات محددة قانونا لنقله تعرف بأصحاب الحقوق المجاورة؛ وبالتالي أصحاب الحقوق المجاورة هم عبارة عن وسيط بين المؤلف والجمهور، ولهم دوراً كبيراً في تبليغ ونقل المصنفات الأصلية والمشتقة للجمهور، وأصحاب الحقوق المجاورة هم: فناني الأداء ومنتجي التسجيلات السمعية، منتجي التسجيلات السمعية البصرية، هيئات البث الإذاعي.

أولا: فنانو الأداء:

فنانو الأداء، هم: الفنان المؤدي والعازف والممثل والمغني والموسيقي والراقص، وأي شخص أخر يمارس التمثيل أو الغناء أو الإنشاد أو العزف أو التلاوة، أو يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار مصنفات فكرية، أو مصنفات التراث الثقافي التقليدي.

و يشكل أداء الممثلين والمغنين والموسيقيين والراقصين جزءاً مكملاً للعملية الإبداعية في العروض التي تقدم للجمهور، وهذه الفئة أصحاب الحقوق المجاورة، تقوم بدور الوساطة بين المؤلف ومصنفه والجمهور[1].

ثانيا: منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية:

منتج التسجيلات السمعية، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسؤوليته، التثبيت الأولى المنبعثة من تنفيذ أداء مصنف أدبي أو فني أو مصنف من التراث التقليدي، بمعنى آخر منتج التسجيلات الصوتية هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسؤوليته التثبيت الأولي للأصوات المنبعثة، وأي استنساخ أو بيع أو تأجير أو عرض على الجمهور يتطلب ترخيص منتج التسجيلات الصوتية.

ثالثا: هيئات البث الإذاعي السمعي والسمعي البصري:

أصبحت هيئات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أقوى وأهم وسيلة لإرضاء الفرد في مجال المعرفة بإبلاغها البرامج الإذاعية والمصنفات الأدبية والفنية إلى الجمهور بسرعة الضوء متجاوزة الحدود الجغرافية والدولية، وبفضل هذه الهيئات عادت الروح إلى العديد من المصنفات الفكرية التي يتم نقلها إلى الجمهور في أشكال مبتكرة، وظهرت أنواع جديدة من المصنفات والإبداعات الفكرية على غرار الأفلام الإشهارية والرسوم المتحركة والمصنفات الإذاعية التي تبث عبر أجهزة الراديو، فضلا عما جاءت بها تكنولوجيا البث عبر الشبكات الإلكترونية من مصنفات جديدة.

ثانيا: الملكية الصناعية:

وتعرف الملكية الصناعية: بأنها الحقوق التي ترد على مبتكرات جديدة مثل: المخترعات والرسوم والنماذج الصناعية، أو على إشارات مميزة تستخدم إما في تمييز المنتجات والسلع كالعلامة التجارية أو تمييز المنشآت التجارية كالإسم التجاري، بحيث تمكن صاحبها من الإستئثار بإستعمال ابتكاره أو علامته التجارية أو اسمه التجاري في مواجهة الكافة.

[1] - آيت حفيظة، الملكية الفكرية، محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثالثة ليسانس ل م د، مرجع سابق، ص 22.

1- الإختراعات:

الإختراعات من أهم حقوق الملكية الصناعية، وهي حجر زاوية وتقدم الدول في الدول في مختلف مجالات الحياة، حيث إزدادت أهميتها مع التطورات الهائلة الحاصلة في مجالات التكنولوجيا، وهي تصنف من بين عناصر الملكية الفكرية ذات القيمة النفعية.

2- التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة:

حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة حديث نسبياً مقارنة مع عناصر الملكية الفكرية الأخرى، وهي تستخدم في صناعة الساعات والأجهزة الإلكترونية أو رقائق المواصلات أو الشرائح الإلكترونية، وكلما كانت في غاية التفصيل والدقة يتطلب ابتكارها جهداً كبيراً وأموال طائلة، لأنها في غاية التفصيل والدقة، وهو ما دفع المجتمع الدولي لإقرار الحماية بموجب معاهدة واشنطن عام 1989 تحت إشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية[1].

3- الرسوم والنماذج الصناعية:

الرسوم والنماذج الصناعية من عناصر الملكية الصناعية تم الاعتراف بحمايتها في اتفاقية باريس لحماية حقوق الملكية الصناعية، وتتميز بالصفة الفنية والوظيفة النفعية في آن واحد، مما يجعلها عرضة للبس والخلط بينها وبين المصنفات ذات الصبغة الفنية، كذلك قد يقع اللبس بينها وبين العلامات وبراءات الاختراع.

خلاصة الفصل:

يكتسي موضوع الملكية الفكرية أهمية كبيرة نظراً لدورها في التنمية الثقافية والإقتصادية، حيث توجهت هذه العناصر إلى تعريف بحقوق الملكية الفكرية في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومايترتب عنها من حقوق مادية ومعنوية، وبالمقابل تعريف بحقوق الملكية الصناعية

[1] - الجريدة الرسمية عدد 44 لسنة 2003.

وتبيان أهميتها في مختلف المجالات لأنها تعد أساس تقدم وإزدهار الدول في النظام العلمي الجديد، فكل من الحقين قائمين على عنصر الإبتكار والإبداع الذي يعلو بالفكر الإنساني.

ة

- تمهيد
- مجالات الدراسة
- مجتمع الدراسة
- منهج الدراسة
- أدوات البحث الميداني
- خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد تم اتخاذ هذا الفصل الميداني لإجراءات الدراسة بالمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي.

حيث يعتمد البحث العلمي على مزيج من المعلومات المستقاة من المصادر الوثائقية والدراسات الميدانية لفهم موضوع البحث بشكل شامل وتُستخدم المعلومات الوثائقية لتحديد ما تم التوصل إليه من حقائق ومعرفة مسار البحث السابق بينما تُستخدم الدراسات الميدانية لجمع معلومات حديثة من الواقع ومقارنة النتائج النظرية بالتطبيقات العملية في هذا البحث وتضمنت الدراسة الميدانية مقابلات مُقننة مع أصحاب المصلحة لفهم آرائهم وممارساتهم. سيتم تحليل البيانات المُجمّعة من المقابلات ومقارنتها بالنتائج النظرية المستمدة من المصادر الوثائقية.

كما يهدف هذا الفصل إلى شرح خطوات الدراسة الميدانية، وتحليل بيانات المقابلات، وعرض النتائج المُستخرجة في ضوء الفرضيات المطروحة وصولًا إلى النتائج العامة للبحث.

1- مجالات الدراسة:

- تتمثل مجالات الدارسة في أي بحث مكتبي في المجال المكاني، والمجال البشري والمجال الزمني الذي تمت فيه الدراسة، فتحديد هذه المجالات خطوة أساسية في أي بحث مما يضفي عليها مصداقية ويضمن الموضوعية والعلمية في تناول الموضوع محل الدراسة من جانب أوسع.

أ. المجال المكاني: يقصد بالمجال المكاني، المكان أو النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية، وقد تمت هذه الدراسة الميدانية في مكتبة الشيخ العربي التبسي – تبسة-.

التعريف بالمكتبة الجامعية المركزية :

هي هيكل هام من هياكل الجامعة، تعد المحور المركزي لمعالجة البحث العلمي، تهدف بالتنسيق مع المكتبات الفرعية للكليات والمعاهد:

- مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
- مكتبة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
- مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية
- مكتبة كلية الآداب واللغات
- مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا
- مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- مكتبة معهد تقنيات النشاطات البدنية والرياضية
- مكتبة معهد المناجم

الى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بالطرق المختلفة، التي تتمثل في الشراء، الإهداء، التبادل، وتنظيمها وفهرستها وتصنيفها وترتيبها لاسترجاعها بأقل وقت ممكن، وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين (قراء، باحثين)، على اختلافهم من خلال مجموعة من الخدمات كخدمة الإعارة والمراجع والدوريات والتصوير، والإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات والخدمات الأخرى المحوسبة وذلك عن طريق كفاءات بشرية مؤهلة علميا وفنيا وتقنيا في مجال علم المكتبات والمعلومات.

تم تدشينها رسميا خلال السنة الجامعية 2010/2009، أما عن التطور التاريخي لها فقد كانت عبارة عن مكتبات لمعاهد وطنية متخصصة من 1985 إلى غاية 1992 وبمقتضى مرسوم التنفيذي رقم 92 - 297 المؤرخ في 6 محرم عام 1413 الموافق 7 يوليوسنة 1992 والمتضمن إنشاء مركز جامعي عندما ارتقت إلى صف مركز جامعي، كانت كل التخصصات الموجودة فيمكتبة واحدة قديمة الإنشاء، ومند سنة 2009 كان لزاما وجود مبنى جديد به كل المواصفات لمكتبة مركزية حديثة.

التعريف بالمكتبة المركزية لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

كانت المكتبة في البداية عبارة عن مكتبات صغيرة التابعة كل واحدة إلى المعهد من المعاهد الثلاثة ثم حين تحولت المعاهد إلى مركز جامعي وتعددت وتنوعت الفروع تم فتح المكتبة المركزية بالمركز الجامعي لتقديم خدماتها إلى كل طلبة المركز بمختلف تخصصاتهم. وأصبحت المكتبة المركزية تعتبر هيكلا هاما من هياكل الجامعة كما تعد محور الرئيسي لمعالجة البحث العلمي، تم تدشينها رسميا خلال السنة الجامعية 2010/2009 متربعة على مساحة قدرها 3100 م تتسع المكتبة المركزية لـ 1182 مقعدا كما تم تجهيز قاعة المكتبة بـ 45 حاسوبا مرتبطة بشبكة الإنترنت بالجهة الغربية للجامعة.

مبنى المكتبة المركزية :

متربعة على مساحة قدرها 3100 م^2 تقع بالجهة الغربية للجامعة، تحتوي على ثلاثة طوابق:

الطابق الأرضي : به

- شباك الاستقبال والاستعلامات
- إدارة المكتبة تضم) مكتب المدير، الأمانة، مكاتب رؤساء المصالح)
- قاعة الاجتماعات
- قاعة الاعارة خارجية يحتوي على : شباك الاعارة الخارجية، مخزن الرصيد الوثائقي
- قاعة المذكرات والاطروحات الجامعية (ماجستير ودكتوراه).

الطابق الأول: به

- قاعة للمطالعة الداخلية تحتوي على: شباك الاعارة الداخلية، مخزن للرصيد الوثائقي
- قاعة المطالعة الحرة ذات الرفوف المفتوحة
- قاعة المصادر والمراجع : تحتوي على القواميس والموسوعات، مكتبة الكترونية تتوفر بها خدمة الانترنت

الطابق الثاني : أستغل من طرف مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا وأرشيف الجامعة بصفة مؤقتة.

الشكل التالي : يوضح الهيكل التنظيمي الذي تعتمده المكتبة المركزية لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

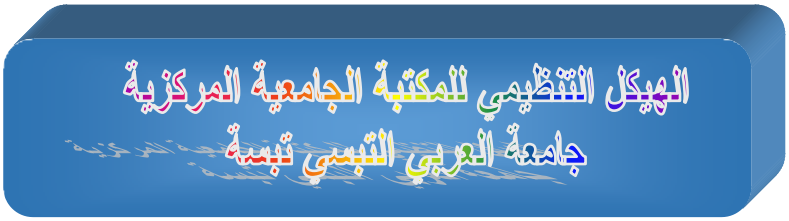

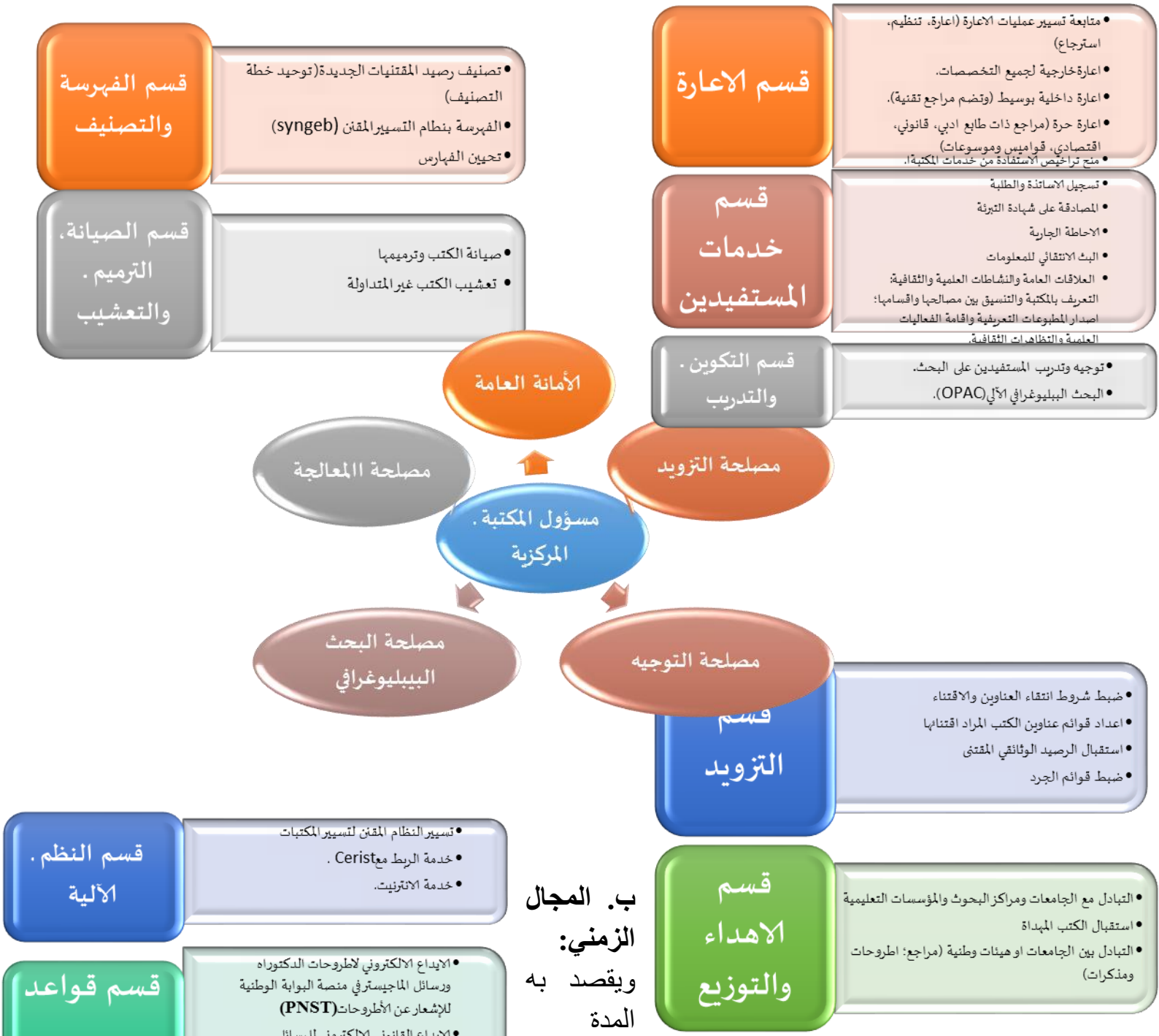

ب. المجال الزمني: ويقصد به المدة الزمنية التي استغرقتها الدارسة بشقيها النظري والميداني، حيث تم فعليا البدء في تشكيل هذه الدراسة، وإتمامها في الشكل النهائي الذي تقدم به بمجرد الموافقة على الموضوع مع المشرف، بعد أن كانت هناك قراءات أولية حوله، تعمقت أكثر بعد وضع خطة عمل تشمل الجانب النظري والميداني لهذا البحث العلمي. وبدأ العمل فعليا حول هذا الموضوع بشهر فيفيري2024 ولأن هذه الدراسة تتوخى بناء تصوري ونظري حول رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ

العربي التبسي فقد احتاجت بعض الوقت للتدقيق في المادة العلمية النظرية التي يمكن من خلالها شرح هذا التصور النظري في إشكاليتها وفصولها النظرية وذلك بالشروع في البحث عن المعلومات ومصادر حول الموضوع، وتطبيقها في البحث النظري. وفي هذا الصدد تفصل الدراسة الحالية ما سبق الحديث عنه فيما يخص المجال الزمني في المراحل الموالية:

المرحلة الأولى: تمت زيارة المكتبات وأخذ الموافقة من رئيس الكلية لإجراء الدراسة الميدانية هناك، ثم القيام بزيارة استطلاعية لميدان البحث بعد طلب تسهيلات من إدارة الكلية لغرض جمع المعلومات حول المكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي. والممتدة من شهر فيفري.

المرحلة الثانية: يمثل الفترة التي تغطي الجانب الميداني للدراسة الممتدة من بداية شهر أبريل الى أواخر شهر ماي.

ج-المجال البشري:

المجتمع الأصلي يتحدد بطبيعة البحث وأغراضه، وهو المجموعة بالمكتبة من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة، ويتمثل المجال البشري في العدد الكلي لمجتمع الدراسة والمجال البشري في الدراسة الحالية هو تعداد العاملين بالمكتبة المركزية الشيخ العربي تبسي وكان عددهم يبلغ 50 عاملا.

2-منهج الدراسة:

في البحوث المكتبية يكون اختيار المنهج مرتبطا بطبيعة موضوع الدراسة، الذي يفترض اختيار منهج مناسب، وبما أن موضوع الدراسة الحالية هو رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي تم اعتماد المنهج الوصفي، نظرا لأنه المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع المدروس وذلك على أساس موضوع رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي، وطبيعة المتغيرين وأبعادها.

فالمنهج الوصفي :"يهتم بالتعرف على معالم الظاهرة أو المشكلة وتحديد أسباب وجودها وتشخيصها

و الوصول إلى كيفية تغيرها".[1]و لا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل كذلك تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ولنتائجها.

[1]خالد، حامد. **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط.2. الجزائر:** دار الجسور للنشر والتوزيع، 2008. ص47.

وعلى هذا الأساس تم اختيار المنهج الوصفي لوصف وتحليل الدراسة الحالية بصورة موضوعية وبطريقة دقيقة لأنه من خلاله يمكن تقديم إيضاحات متعلقة بالموضوع، والوصول إلى تفسيرات منطقية تسمح بوضع أطر محددة للموضوع، وأيضا يساعد في تحديد النتائج المتحصل عليها في تحقيق المصداقية في البحث، نظرا لأهمية هذه الدراسة التي تهدف للكشف رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي.

3-أدوات جمع البيانات

إن القيمة العلمية لأي بحث، تقاس بالنتائج التي يتم التوصل إليها، وهذه النتائج ترتبط بالمنهج المستخدم، وأدوات جمع البيانات التي يمكن للباحث من خلالها جمع المعلومات حول الموضوع المراد دراسته، والتي تشكل التصور العام للبحث، وتتطلب دقة وعناية خاصة لتوقف نتائج الدراسة عليها وقصد الكشف عن إمكانية تجسيد التصور النظري للدراسة الحالية، تم الاعتماد على عدة أدوات لجمع البيانات هي الملاحظة، والمقابلة بالإضافة إلى مجموعة من السجلات والوثائق.

-الملاحظة: من المعروف أن الملاحظة هي عملية مراقبة أو مشاهدة سلوك الظواهر، والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبشرية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها، وعلاقتها بأسلوب علمي منظم، ومخطط وهادف قصد التغيير وتحديد العلاقة بين المتغيرات، والتنبؤ بسلوك الظاهرة، وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجات البحث وبما أن المنهج المختار في الدراسة الحالية هو المنهج الوصفي فالملاحظة تكون تمهيدية لبناء الدراسة الميدانية، فمن خلال الدراسة الميدانية، وأداة الملاحظة على وجه الخصوص حاولت الدراسة الحالية استقصاء ميدان الإدارة وتم الاستعانة بالملاحظة في الكشف عن المؤشرات، أو إظهارها التي تساعد على توضيح طبيعة موضوعرقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي.

وتعتبر الملاحظة أداة قيمة لفهم رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسيو استخدام الملاحظة لمراقبة ورصد التغييرات، وتحديد العوامل التي تؤثر على التنشئة التنظيمية في الدراسة الحالية، ويمكن استخدام الملاحظة لجمع البيانات النوعية، وتحديد مجالات الدراسة الإضافية،

- تعريف المقابلة:

فهي تدخل ضمن أدوات البحث العلمي حيث يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الأشخاص الذين يملكون هذه المعلومات والبيانات غير الموثوقة في أغلب الأحيان، وإطار إنجازه للبحث فالمقابلة في البحث العلمي هي اللقاء المباشر الذي يجري بين الباحث

والمبحوث الواحد أو أكثر من ذلك في شكل مناقشته حول موضوع معين، قصد الحصول على حقائق معينة وأراء ومواقف محددة.

وقد اعتمدنا على المقابلة كأداة بحث مساعدة لفهم مواطن العجز في مشاريع الأرصدة الوثائقية من جهة وموقف الهيئة المكلفة وعليه فقد قمنا بإجراء مقابلتين:

الأسئلة المقابلة الخاصة بالمحور : ما هي التحديات التي تواجه المكتبة في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة أرصدتها الوثائقية ؟.

1. **هل انتم على اطلاع على القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ؟**

نعم أنا على اطلاع واسع بالقوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، و أستطيع الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات حول حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك النصوص القانونية.

2. **هل انتم على اطلاع على التغييرات في قوانين حقوق الملكية الفكرية؟**

نعم أنا على اطلاع واسع بالتغييرات في قوانين حقوق الملكية الفكرية، وأقوم بمتابعة التغييرات في قوانين حقوق الملكية الفكرية على المستوى المحلي والدولي بشكل مستمر، وذلك من خلال قراءة النصوص القانونية الجديدة، ومتابعة التطورات في هذا المجال، والمشاركة في المؤتمرات والندوات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

3. **ما هي المخاطر التي توجهونها مكتبتكم لتجاوز عوائق حقوق الملكية الفكرية؟**

نعم تواجه المكتبات دعاوى قضائية من أصحاب حقوق النشر إذا قامت برقمنة المواد دون إذنهم. قد تتضمن هذه الدعاوى غرامات وأضرارًا كبيرة.

4. **هل تعتمد مكتبتكم تقنيات لحماية المواد الرقمية من التعديل غير المصرح به والنسخ؟**

لا تعتمد العديد من المكتبات تقنيات لحماية المواد الرقمية .

5. **برايكم ما هو أفضل الممارسات لحماية المواد الرقمية من الوصول غير المصرح به؟**

في ظل ازدياد التهديدات الإلكترونية، بات من الضروري اتباع أفضل الممارسات لحماية المواد الرقمية من الوصول غير المصرح به.

6. **كيف يمكن للمكتبات تتبع استخدام الرقمنة؟**

نعم عن طريق سجلات الاستخدام،و توفر العديد من المنصات الرقمية، مثل منصات الكتب الإلكترونية وقواعد البيانات الإلكترونية.

7. ما هي التحفظات التي تحطاتونها للمحافظة على الفكرية المكتبات في الدفاع عن حقوق الملكية الفكري؟

تواجه المكتبات تحديًا في الموازنة بين إتاحة المعرفة للجميع والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية عن طريق: التوعية و استخدام التقنيات.

المقابلة الثانية: ما هو دور المكتبيين في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند استخدام المواد الرقمية في المكتبة ؟

1. ما هي القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي يجب على المكتبيين معرفتها ؟

نعم القوانين المهمة التي يجب علينا معرفتها قانون حقوق الملكية الفكرية، وقوانين حقوق النشر والتأليف، وقوانين حماية البيانات والخصوصية.

2. ما هي سياسات المكتبة الخاصة بك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؟

نعم تتبع مكتبتنا سياسات صارمة تتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك اتفاقيات الترخيص مع مقدمي المحتوى، وقيود على الاستخدام والنسخ للمواد المحمية.

3. هل انتم على اطلاع على أحدث التطورات في قوانين حقوق الملكية الفكرية وسياساتها؟.

نعم نحن على اطلاع دائم بأحدث التطورات والتغييرات في قوانين حقوق الملكية الفكرية وسياساتها، ونحرص على تحديث إجراءاتنا بناءً على ذلك.

4. كيف تتواصل مع المسؤولين حول أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية؟

نتواصل باستمرار مع المسؤولين لتوعيتهم بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، وضرورة توفير الموارد اللازمة لحمايتها.

5. ماهي الالية التي تطبق في المكتبة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية؟

لا تطبق مكتبتنا آليات متعددة لحماية حقوق الملكية الفكرية، الا عن طريق التشفير ، وتسجيل سجلات الاستخدام، وتوعية المستخدمين.

6. كيف تراقب الطرق المنتهجة استخدام الرقمنة لضمان عدم استخدامها بشكل غير قانوني؟

نراقب بشكل دقيق طرق استخدام المواد الرقمية من خلال أنظمة المراقبة والتتبع، ونحلل سجلات الوصول للكشف عن أي استخدام غير مصرح به.

7. ما هي الإجراءات التي تتخذها مكتبتكم عند اكتشاف انتهاك لحقوق الملكية الفكرية عند الرقمنة ؟.

في حالة اكتشاف انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، تتخذ مكتبتنا إجراءات صارمة تشمل إنذارات وعقوبات على المخالفين، وقد تصل إلى رفع دعاوى قضائية في حالات الانتهاك الجسيمة

8. كيف يمكن للمكتبيين استخدام التكنولوجيا لحماية حقوق الملكية الفكرية؟

لا يمكن للمكتبيين استخدام التكنولوجيا الحديثة لحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل أنظمة إدارة حقوق الرقمية(DRM) ، وأدوات مكافحة القرصنة، وبرامج متابعة وتتبع الاستخدام.

ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للمكتبة اتباعها لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية

1. ما هي الخطوات التي تتخذها المكتبة لضمان أمان تقنيات الحماية الخاصة بها؟.

نعم تتخذ المكتبة خطوات متعددة لضمان أمان تقنيات الحماية الخاصة بها، بما في ذلك استخدام برامج مكافحة الفيروسات القوية، وتحديثات البرامج بانتظام، وتشفير المعلومات الحساسة، واستخدام بروتوكولات الأمان القوية.

2. ما هي الاجراءات التي تضعها المكتبة لتنظيم كيفية استخدام الرقمنة؟.

لتنظيم كيفية استخدام الرقمنة، تضع مكتبتنا سياسات واضحة تحدد شروط الاستخدام المقبول للمواد الرقمية، وتفرض قيودًا على النسخ والطباعة، وتراقب سجلات الوصول والاستخدام بدقة.

3. ما هي برامج التعليم والتدريب التي تقدمها المكتبة للمكتبيين حول حقوق الملكية الفكرية؟

تقدم مكتبتنا برامج تعليمية وتدريبية متخصصة للمكتبيين حول حقوق الملكية الفكرية، تشمل دورات حول القوانين واللوائح ذات الصلة، وأفضل الممارسات لحماية حقوق الملكية الفكرية، وكيفية التعامل مع حالات الانتهاك.

4. كيف تقيم المكتبة برأيكم فعالية برامج التعليم والتدريب الخاصة بها؟كم مرة تراجع المكتبة تغيير الاستراجيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؟

لتقييم فعالية برامج التعليم والتدريب الخاصة بها، تجري مكتبتنا استطلاعات رأي للمكتبيين، وتراقب معدلات الانتهاكات لحقوق الملكية الفكرية، وتقيم مدى فهم الموظفين للقوانين والسياسات ذات الصلة.

4- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

بناء على الفرضيات التي تم الانطلاق منها في هذه الدراسة:

فقد جاءت النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية:

تواجه المكتبات تحديات كبيرة في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة أرصدة الوثائقية.

في سبيل ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية، تواجه المكتبات تحديات متعددة فهي على دراية بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتتابع أي تغييرات فيها باستمرار، إلا أنها تخشى من مخاطر انتهاك حقوق المؤلفين والناشرين، مما قد يعرضها لدعاوى قضائية ومطالبات بالتعويضات وتعتمد على تقنيات متقدمة مثل التشفير والتحكم في الوصول وتتبع الاستخدام لحماية المواد الرقمية، كما تستخدم أنظمة إدارة حقوق الرقمية (DRM) والتحكم الدقيق في صلاحيات الوصول والاستخدام كأفضل ممارسات وعليه تقوم بتتبع استخدام المواد الرقمية وتطبيق سياسات صارمة، وتعمل على توعية المستخدمين بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، وتطبيق عقوبات رادعة على المخالفين، وتوفير بدائل قانونية لا تزال هناك تحفظات تتعلق بالتكاليف المرتفعة للترخيص والاشتراك، وصعوبة متابعة جميع حالات الانتهاك، وغموض بعض القوانين وتعقيدها.

بالتالي، تُثبت الدراسة أن الفرضية **قد تحققت إلى حد كبير**، حيث إن المكتبات تواجه بالفعل تحديات كبيرة في سبيل ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية.

فقد جاءت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

يواجه المكتبيون صعوبة في تحديد الرقمنة دون انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

تلعب المكتبيين دورًا محوريًا في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند استخدام المواد الرقمية في المكتبة حيث يتوجب عليهم الإلمام بالقوانين ذات الصلة، كقانون حقوق الملكية الفكرية وقوانين حقوق النشر والتأليف وحماية البيانات والخصوصية كما يجب اتباع سياسات صارمة تتعلق باحترام هذه الحقوق، بما في ذلك اتفاقيات الترخيص مع مقدمي المحتوى، وقيود على الاستخدام والنسخ للمواد المحمية. ويتعين عليهم متابعة أحدث التطورات في هذا المجال، وتحديث الإجراءات بناءً عليها، إلى جانب التواصل المستمر مع الإدارة العليا لتوعيتهم بأهمية الامتثال.

تطبق المكتبات آليات متعددة لحماية حقوق الملكية الفكرية، كالتشفير والتحكم في الوصول وتسجيل سجلات الاستخدام وتوعية المستخدمين، فضلاً عن مراقبة دقيقة لطرق استخدام المواد الرقمية والكشف عن أي انتهاكات وفي حالة حدوثها، تتخذ إجراءات صارمة تشمل إنذارات وعقوبات على المخالفين، وقد تصل إلى رفع دعاوى قضائية ويمكن للمكتبيين استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الحماية، كأنظمة إدارة حقوق الرقمية وأدوات مكافحة القرصنة وبرامج متابعة وتتبع الاستخدام.

فقد جاءت النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: تملك مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي استراتيجيات لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية.

في سبيل حماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية، تتبع المكتبة استراتيجيات متعددة الجوانب فهي تتخذ خطوات متعددة لضمان أمان تقنيات الحماية الخاصة بها، بما في ذلك استخدام برامج مكافحة الفيروسات القوية، وتحديثات البرامج بانتظام، وتشفير المعلومات الحساسة، واستخدام بروتوكولات الأمان القوية كما تضع سياسات واضحة تنظم كيفية استخدام الرقمنة، وتفرض قيودًا على النسخ والطباعة، وتراقب سجلات الوصول والاستخدام بدقة.

وتقدم المكتبة برامج تعليمية وتدريبية متخصصة للمكتبيين حول حقوق الملكية الفكرية، وتقيم فعالية هذه البرامج من خلال استطلاعات الرأي ومراقبة معدلات الانتهاكات وتقييم فهم الموظفين للقوانين والسياسات ذات الصلة كما تراجع استراتيجياتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بشكل منتظم، عادةً على أساس سنوي، للتأكد من مواكبتها لأحدث التطورات والتغييرات في القوانين واللوائح، والاستفادة من أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة في مجال الحماية.

ناءً على ما سبق، تُظهر نتائج الدراسة أن مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي تمتلك استراتيجيات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية، مما يؤكد **تحقق الفرضية الأولى** بشكل واضح.

فقد جاءت النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

تملك مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي استراتيجيات لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية.

بناءً على ما سبق، تُظهر نتائج الدراسة أن مكتبة جامعة الشيخ العربي التبسي تمتلك بالفعل استراتيجيات فعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية، تُطبق هذه الاستراتيجيات بجدية وتتضمن تقنيات وأدوات متقدمة، سياسات واضحة، برامج تعليمية وتدريبية، ومراجعة مستمرة للاستراتيجيات.

بالتالي، يمكن القول إن الفرضية الثانية قد **تحققت** بشكل واضح، حيث إن المكتبات تمتلك وتُطبق استراتيجيات شاملة وفعالة لحماية حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة الأرصدة الوثائقية.

الخاتمة

الخاتمة

ختاماً، تتناول هذه الدراسة موضوع رقمنة الأرصدة الوثائقية والإشكاليات المرتبطة بالملكية الفكرية، مستعرضةً التحديات التي تواجهها المكتبات خاصة في جامعة الشيخ العربي التبسي تظهر نتائج الدراسة أن الرقمنة تمثل ضرورة ملحة لتحقيق الوصول الواسع إلى المعرفة، إلا أنها تتطلب توجيهاً قانونياً صارماً لحماية حقوق المؤلفين والمبدعين و توصي الدراسة بتطوير سياسات واضحة ومحددة للملكية الفكرية في المكتبات الجامعية، إلى جانب تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات القانونية لضمان تطبيق فعال لهذه السياسات،كما تدعو إلى التوعية المستمرة بين الطلاب والباحثين حول أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، لضمان تحقيق التوازن بين نشر المعرفة وحماية حقوق أصحابها.

النتائج العامة:

- تظهر النتائج الى ان المكتبات تواجه تحديات متعددة في هذا المجال، مثل متابعة التغييرات في القوانين واللوائح، ومخاطر انتهاك حقوق المؤلفين، والتكاليف المرتفعة للترخيص، وصعوبة متابعة جميع حالات الانتهاك.
- تكشف الدراسة أن المكتبيون يلعبون دورًا محوريًا في ضمان الامتثال لحقوق الملكية الفكرية، من خلال الإلمام بالقوانين ذات الصلة، وتطبيق سياسات صارمة، واستخدام التقنيات الحديثة للحماية.
- تبين الدراسة أن مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي لديها استراتيجيات متعددة لحماية حقوق الملكية الفكرية، تشمل تدابير أمنية وتقنية، وسياسات واضحة، وبرامج تدريبية للموظفين، ومراجعة دورية للاستراتيجيات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الأوامر:

1. أمر رقم 58-75 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، صادر في 30سبتمبر 1975، معدل ومتمم.

ثانيا: الكتب:

1. إدريس كامل: الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو Wipo)، 2003.
2. بدر أحمد أنور،محمد فتحي عبد الهادي، **التصنيف فلسفته وتاريخه: نظريته ونظمه وتطبيقاته العلمية**، الرياض: دار المريخ للنشر، 1995.
3. بشير شريف البرغوثي **الاستخلاص في المكتبات ومراكز المعلومات المفاهيم النظرية والعلمية**، عمان: 2011.
4. حسن محمد، عبد الشافي، **المكتبة المدرسية ورسالتها**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001.
5. خالد حامد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2008.
6. ربحي، مصطفى عليان، **أسس الفهرسة والتصنيف**، عمان: دار الصفاء للتوزيع والنشر، 1999
7. شريف، كامل شاهين: **مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات**، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 2000.
8. الشريف، محمد عبد الجواد،**التكشيف والمكانز والمستخلصات بين الأعمال الفنية وأوعية المرجعية والخدمات المعلوماتية**، دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008.
9. شعبان، عبد العزيز خليفة: **المصغرات الفيلمية في المكتبات ومراكز المعلومات**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1981.
10. شلبي، إلهام: دليل حقوق الملكية الفكرية " معيار المصداقية والأخلاقيات"، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة حلوان، مصر، 2010.
11. صلاح زين الدين: المدخل إلى الملكية الفكرية، نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006، الأردن.
12. عبد الله حسن صالح، أمين الورغي، **الإجراءات الفنية في المكتبات ومراكز المعلومات**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999
13. عليان ربحي مصطفى، حسن أحمد، **أساسيات المكتبات والمعلومات**، عالم الكتب، عمان، دار الكتاب العلمي، 2008

14. عماد، عيسى صالح محمد. **المكتبات الرقمية** : الأسس النظرية والتطبيقات العملية؛ تقديم محمد فتحي عبد الهادي -. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006.
15. غالب، عوض النوايسية، **مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات مع إشارة إلى الكتب المرجعية**، عمان: دار الصفاء، 2003
16. غالب، عوض النوايسية: **تنمية المجموعات المكتبية في المكتبات**، عمان: دار الفكر وللطباعة والنشر والتوزيع، 2002
17. محمد فتحي عبد الهادي، حسن محمد عبد الشافعي: **المواد غير المطبوعة في المكتبات الشاملة**، ط3، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997
18. محمد، هاني، **خدمات المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات**، دمشق: دار العلم والأمان للنشر والتوزيع، 2014.
19. نسرين شريقي، تحت إشراف مولود ديدان: حقوق الملكية الفكرية، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حقوق الملكية الصناعية، دار بلقيس، الجزائر، 2014.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1. آيت حفيظة، الملكية الفكرية محاضرات ألقيت على طلبة الليسانس السنة الثالثة ليسانس حقوق، تخصص القانون الخاص، جامعة تيزي وزو، سنة 2018-2019.
2. بلقاسمي كهينة، استقلالية النظام القانوني للملكية الفكرية، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009.
3. بن دريس حليمة، حماية حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الخاص- كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
4. سعاد، عبد المالك، **تسيير الرصيد الوثائقي للمكتبات العمومية بين الواقع والمأمول**، مذكرة ماستر في علم المكتبات والتوثيق، تنظيم وتسيير المكتبات ومراكز المعلومات، تبسة، 2018.
5. نجاة بن حريرة، **تحديات حماية حقوق الملكية الفكرية بالمواقع الالكترونية للمكتبات العامة بالجزائر**، تجربة مواقع المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية نموذجا، مجلة الدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد، 02،العدد 08 ديسمبر 2020.
6. نورية سعيود، **الاشكالية القانونية لرقمنة الوثائق في المكتبات**، ماجيستر في القانون الخاص قانون العقود، جامعة قسنطينة.

رابعا: الجرائد والندوات:

1. الجريدة الرسمية عدد 44 لسنة 2003.

2. حسام الدين صغير، المنظمة العالمية للملكية الفكرية Wipo، مملكة البحرين، وزارة الإعلام، ندوة الوبو الوطنية عن الملكية الفكرية، ووسائل الإعلام، ندوة ملقاة في المنامة، 16 جوان 2004.

خامسا: محاضرات:

1. عقاد طارق، محاضرات حول الحماية القانونية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، محاضرة ألقيت على الطلبة القضاة، محكمة بئر العاتر، مجلس قضاء باتنة، برنامج التكوين المستمر، د.ت.

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة "رقمنة الأرصدة الوثائقية وإشكالية الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بمكتبة المركزية جامعة الشيخ العربي التبسي" تتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجهها المكتبات الجامعية، خاصة مكتبة المركزية بجامعة الشيخ العربي التبسي، في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية عند رقمنة أرصدتها الوثائقية، حيث تسعى إلى توفير الوصول الأوسع للمحتوى الرقمي للباحثين والطلاب مع مراعاة حقوق المؤلفين والناشرين، وتهدف إلى كشف الغموض حول هذه القضية وتحديد دور المكتبيين والاستراتيجيات الممكنة لحماية الملكية الفكرية أثناء الرقمنة، نظرًا لأهميتها العلمية في إثراء المعرفة وأهميتها العملية في تقديم رؤى قيّمة للمكتبات الجامعية الأخرى وتؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضيات، حيث تواجه المكتبات تحديات كبيرة في ضمان احترام حقوق الملكية الفكرية أثناء رقمنة الأرصدة الوثائقية، ويواجه المكتبيون صعوبات في تحديد ما يمكن رقمنته دون انتهاك هذه الحقوق، فيحين تمتلك مكتبات جامعة الشيخ العربي التبسي استراتيجيات متعددة الجوانب لحماية حقوق الملكية الفكرية تشمل تدابير أمنية وتقنية، وسياسات واضحة، وبرامج تدريبية للموظفين، ومراجعة دورية للاستراتيجيات، مما يؤكد على الدور المحوري للمكتبيين في ضمان الامتثال القانوني في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الأرصدة الوثائقية، الملكية الفكرية.

Summary

The study aims to find out “The Digitization of Documentary collection and the Problem of Intellectual Property: A Field Study at the Central Library at the University of Sheikh Larbi Tebesi.” This study addresses the challenges faced by university libraries, especially the Central Library at the University of

الملاحق :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
Larbi Tebessi University

روابط الولوج إلى الخدمات الرقمية بعد التسجيل بها

www.sndl.cerist.dz/login.php

www.pdoc-dz.com/login

https://sagacitelink.com/?q=apropos

https://st.iqraa.opu.dz/login

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
Larbi Tebessi University

المكتبة الجامعية المركزية

تبسة في: 2024/03/17

روابط مهمة

رابط التسجيل في الخدمات الرقمية

https://www.univ-tebessa.dz/bibliotheque/

رابط التسجيل الأولي في المكتبة الرقمية اقرأ

https://st.iqraa.opu.dz/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم المكتبات

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : بن سالم أسامة رقم التسجيل : 34021600

صاحب بطاقة التعريف رقم : 057421364 المؤرخة في : 2018/02/05

الصادر عن بلدية / دائرة : العقلة

والمسجل في ماستر : تسيير ومعالجة معلومات خلال السنة الجامعية: 2023 / 2024

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : رقمنة الأرشيف الوثائقي والتكاليف الكلية المقدرة : دراسة ميدانية بمصلحة بالكلية المركزية جامعة العربي التبسي

تحت إشراف الأستاذ (ة): سبايو جمال

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في 04 جوان 2024

توقيع المعني

مصادقة البلدية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم المكتبات

إذن بالإيداع

أنا الموقع أدناه، الأستاذ(ة) : ..... الرتبة : .....

المشرف على مذكرة الماستر تحت عنوان : رقمنة الوثائق وحدة الوثائق الإدارية بالمكتبة المركزية: دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية الشيخ الشهيد العربي التبسي

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تسيير مكتبات المعلومات

من إعداد :

1. الطالب(ة) : ..... بوبة عمور .....
2. الطالب(ة) : ..... بن سالم أسامة .....

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي 2023/2024 ، وأنها تتوفر على الشروط العلمية الأكاديمية والأسس المنهجية والجوانب الشكلية والموضوعية والتي تجعلها مؤهلة للعرض أمام لجنة المناقشة.

وعليه أجيز هذه المذكرة للإيداع لدى أمانة القسم

تبسة في: .....

توقيع الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم المكتبات

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : ديونة قصور رقم التسجيل : 34018207

صاحب بطاقة التعريف رقم : 140363204 المؤرخة في : 15/11/2022

الصادر عن بلدية / دائرة : الونزة ولاية تبسة

والمسجل في ماستر : تسيير ومعالجة المعلومات خلال السنة الجامعية: 2023 / 2024

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : رقمنة الأرصدة الوثائقية واشكالية الملكية الفكرية: دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية بجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

تحت إشراف الأستاذ (ة): جمال شعبان

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في:

المصادقة على صحة التوقيع
السيد
26 MAI 2024
مصادقة البلدية

توقيع المعني